برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ملخص عمليات التقييم الإقليمية في الطبعة

السادسة من توقعات البيئة العالمية لبرنامج البيئة

GEO-6

النتائج الرئيسية والمسائل المتعلقة بالسياسات

UNEA/EA.2/INF/17

UNEP promotes
environmentally sound practices
globally and in its own activities. This
report is printed on paper from sustainable
forests including recycled fibre. The paper is
chlorine free and the inks vegetable-based.
Our distribution policy aims to reduce
UNEP's carbon footprint.

ملخص عمليات التقييم الإقليمية في الطبعة

السادسة من توقعات البيئة العالمية لبرنامج البيئة

GEO-6

النتائج الرئيسية والمسائل المتعلقة بالسياسات

UNEA/EA.2/INF/17

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الثانية

نيروبي، ٢٣ - ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: الروابط بين العلوم والسياسات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

* UNEA/EA.2/1

Table of Contents

أفريقيا	٢
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٥
أوروبا	٩
أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ	٣١
أمريكا الشمالية	٩١
غرب آسيا	١٢

Shutterstock/Anton Balazh

تقرير المدير التنفيذي

موجز

تلخّص هذه المذكرة النتائج الرئيسية والرسائل المتعلقة بالسياسات المستقاة من التقييمات الإقليميّة في الطبعة السادسة من توقعات البيئة العالمية (GEO-٦) والتي أُجريت في مناطق برنامج الأمم المتحدة للبيئة الست (أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، أمريكا اللاتينية والكاريبيّ، أمريكا الشمالية وغرب آسيا[٢]) بناءً على القرار ٤/١ لجمعيّة الأمم المتحدة الأولى للبيئة.

يشمل كل تقييم إقليمي مراجعة للأولويّات الإقليميّة، ووضع البيئة في المنطقة، والتوجّهات الأساسيّة التي ستؤثّر على بيئة المنطقة في المستقبل، وتقييماً للأفعال اللازمة لدفع المنطقة نحو مستقبل أكثر استدامة. وستوفّر النتائج بيانات أساسية للتقييم العالمي لتوقعات البيئة العالمية وللمنتديات والعمليات الإقليمية والوطنية ذات الصلة.

وقد حازت التقييمات الإقليميّ على تأييد سلسلة الاجتماعات الإقليميّة التي عُقدت في مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠١٦ وضمّت الفريق الاستشاري الحكومي الدولي من أصحاب المصلحة الرفيعي المستوى الأعضاء في GEO-٦ .

Achim Steiner

United Nations Under-Secretary-General and
Executive Director, United Nations Environment Programme

---

١ يرد التقييم الإقليمي لغرب آسيا في في الطبعة السادسة من توقعات البيئة العالمية (GEO-6) ضمن مجموعة مكونة من ستة تقييمات إقليمية أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي معاً تشكل الأساس الذي يستند إليه التقييم الشامل لتوقعات البيئة العالمية (GEO-6).

٢ في سياق هذه الوثيقة، يشير مصطلح «غرب آسيا» إلى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والمشرق واليمن.

أفريقيا:

الصورة الشاملة

١. انطلاقاً من الخطة ٢٠٦٣ الخاصة بها، تهدف أفريقيا إلى إنشاء منطقة مزدهرة تتميّز بنموّها الشامل المستدام وسلامها وإدارتها الرشيدة. ويتعيّن على المسار الإنمائيّ في المنطقة أن تقوده الإنتاجيّة الزراعيّة المتزايدة، والتصنيع الزراعيّ، والاستثمار في تطوير البنية التحتيّة والطاقة المتجدّدة، والحفاظ على التنوّع البيولوجيّ، فضلاً عن الاستخدام المستدام والعادل والمتساوي لمواردها الجينيّة ومياهها وهوائها النظيفين، والقدرة الأفضل على التكيّف مع التغيّر المناخيّ.

٢. تواجه أفريقيا تحدّياً هائلاً يتمثّل بالحفاظ على نموّ اقتصاديّ سريع إذ يُتوقّع أن يتضاعف عدد سكّانها مرتين تقريباً ويبلغ ٢٫٥ مليارات نسمة بحلول العام ٢٠٥٠، فيما تحافظ على نظام دعم الحياة الذي يوفّره رأسمالها الطبيعيّ الغنيّ والذي يشكّل ركيزة لتحقيق رؤيتها على المدى الطويل. من الضروريّ بالتالي أن يأخذ هذا النموّ بعين الاعتبار الإدارة البيئية الضعيفة نسبياً في المنطقة وندرة البيانات البيئية والسياسية الاقتصادية الدقيقة والحديثة اللازمة لاتخاذ القرارات المرتكزة على الأدلّة.

النتائج الرئيسية

٣. يؤكّد التقييم الإقليميّ الخاص بأفريقيا على أهمية الخطة ٢٠٦٣ والخطة ٢٠٣٠ كما تمّ تحديدهما في أهداف التنمية المستدامة. تضمّ الخطتان عناصر مشتركة لمسار إنمائيّ يوفّر لأفريقيا بيئة حيّة ويضمن الصحة الجيدة وجودة الحياة لسكّانها. كذلك، تعتبر الخطتان ضروريتين للحفاظ على رأسمال أفريقيا الطبيعيّ وتثمينه لأجل سكانها ومورد رزقهم. وبهدف تحقيق هذه الرؤى، يتعيّن على المؤسسات العامة في أفريقيا إنشاء هياكل إدارة تكيّفيّة ومرنة.

٤. يشكّل تلوّث الهواء الداخليّ مشكلة كبرى في أفريقيا. فهو مسؤول عن ٦٠٠ ألف حالة وفاة تقريباً في السنة. ونظراً لاعتماد ٩٠٪ من سكان المنطقة على استخدام مصادر طاقة الكتلة الحيوية للطبخ والإنارة والتدفئة، فهم يعرّضون أنفسهم لهذا الخطر. في هذا الإطار، يتعيّن على أفريقيا الاستثمار في حلول رابحة وسريعة مثل المساكن ذات التهوية الأفضل ومواقد الطهي النظيفة، إضافة إلى اعتماد تدابير متوسّطة وبعيدة المدى لتوفير أشكال نظيفة من الطاقة مثل الكهرباء.

٥. زاد النموّ في التحضّر والتصنيع والمحرّكات وانبعاثات الغبار المعدنيّ من الصحاري من التلوّث الخارجيّ في أفريقيا. فالنقل العابر للحدود وبعثرة الملوّثات وترسّبها في نهاية المطاف يساهم أيضاً في رفع مستويات التلوّث الخارجيّ في المنطقة، لا سيما في المناطق الحضريّة، حيث يتطلّب التوجّه المرصود لمستويات التلوّث الخارجيّ تطبيق حلول نقل تشمل وضع معايير متعلّقة بوضع المركبات البرّية والاستثمار في أنظمة نقل عام مستدامة.

٦. يوجد توفير الكهرباء خارج الشبكة في المناطق الريفيّة النائية والامتصاص الأكبر لأشكال الطاقة المتجدّدة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرمائية والرياح سلّة احتمالات واقعيّة وواعدة لتلبية حاجات أفريقيا من الطاقة. وبما أنّه لا يتمّ استغلال سوى ١٠٪ فقط من إمكانيّات الطاقة الكهرمائيّة في المنطقة، هنالك إمكانيّة كبيرة لاستخدام مصدر الطاقة هذا في أفريقيا لأجل توليد الكهرباء، على أن تؤخذ النتائج البيئية للخطط المقترحة بعين الاعتبار.

٧. رغم التحسّن الأخير، ما زال ٤٠٪ من سكان أفريقيا يفتقرون إلى إمكانيّة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، كما يفتقر ٧٠٪ منهم إلى المرافق الصحية الملائمة. نتيجةً لهذا، تعتبر أمراض الإسهال المنقولة بالمياه مسؤولة عن ٨٪ تقريباً من الوفيّات السنويّة في المنطقة. وبالتالي، تبرز حاجة ملحّة إلى الاستثمار في تكنولوجيات منخفضة التكلفة لإدارة مياه المجاري وتوفير مياه صالحة للشرب.

٨. تشكّل المياه الجوفيّة مورداً مائياً مهماً غير مستغلّ بشكل جيد، ولكن تبرز الحاجة كأولويّة إلى تحسين قاعدة المعلومات المتعلّقة بهذا المورد تحسيناً مستداماً. فأفريقيا مدعّوة بشدّة، نظراً لوجود ٦٣ حوضاً نهرياً مشتركاً، إلى إدارة فعّالة ومتكاملة للموارد المائية بهدف حماية المستجمعات المائية بصورة أفضل وتعزيز التعاون بين الأحواض لأجل الاستخدام المنصف للموارد المائية المحدودة.

٩. تواجه مصائد الأسماك البحرية والداخلية الكثيرة في أفريقيا استنزافاً بسبب صيد السمك غير القانونيّ وغير المبلّغ عنه والمفتقر إلى التنظيم. وتعتبر تربية الأحياء المائية واعدة جداً وكذلك استغلالها كمصدر قابل للاستدامة، لكن من الضروريّ أخذ التنوّع البيولوجيّ والآثار البيئيّة الأخرى مسبقاً بعين الاعتبار عند الترويج لهذه الصناعة.

١٠. تعتبر الأرض أثمن ثروات أفريقيا. فهي مورد أساسيّ لجوانب الحياة والتنمية كافة. لكنها تواجه تحديات جديدة نتيجة ممارسات الاستخدام المتغيّرة بما فيها التحضّر، والتعدين، وإزالة الغابات، والتوسّع الزراعيّ وتطوّر البنى التحتية. لذلك، تبرز الحاجة إلى ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي للتوفيق بين استخدامات هذا المورد المختلفة.

١١. تضمّ المنطقة ستة من أكثر عشرة بلدان تشهد تحضّراً سريعاً في العالم، وستواجه بالتالي تغيّرات بعيدة المدى في الأنماط الاستيطانيّة خلال السنوات القادمة. فنزوح ما يُقدّر معدّله بـ٤٥٠ مليون شخص من المناطق الريفية إلى المناطق الحضريّة بحلول العام ٢٠٥٠ سيؤدّي إلى ضغوط هائلة على المؤسسات الحضريّة والبنية التحتية والموارد المالية وغيرها من الموارد، وسيبرز طلب ضخم على الأراضي لأجل استيطانها. ستتطلّب مواجهة هذا التحدي تخطيطاً مكانياً جيداً على المستويات الحكومية كلّها، وذلك للحرص على أن تتمكّن المدن من استيعاب أعداد السكان المتنامية. ويُعتبر تحويل المناطق الريفية إلى مناطق جاذبة للشبّان من خلال الاستثمار في التنمية الريفيّة حلاً مهماً آخر.

١٢. تضمّ أفريقيا ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المحوّلة في العالم، ما يشير إلى إمكانيّات استثمار كبيرة في إنتاج الأغذية على نطاق هائل. وهو أمر باستطاعته، في حال تحقّق، أن يمكّن المنطقة من تلبية حاجاتها إلى الغذاء وتصديره إلى العالم أيضاً. يشكّل استغلال هذه الإمكانيّات تحدياً مهماً، لا سيما عند الأخذ بعين الاعتبار استخدامات الأراضي المنافسة الأخرى بما فيها المراعي والقيم الثقافية. ما زالت إنتاجيّة الأراضي في المنطقة منخفضة حالياً نتيجة للتربة المعدنيّة الرديئة وتدهور الأراضي الناتج عن الممارسات الزراعيّة غير الملائمة، وإزالة الغابات، وأنشطة التعدين، والتصحّر. من هذا المنطلق، يتعيّن على أفريقيا اعتماد البرنامج الشامل للتنمية الزراعيّة في أفريقيا والتكنولوجيات المترافقة معه للريّ واستخدام المبيدات. كما يتعيّن عليها تغذية التنوّع البيولوجيّ الزراعيّ في القارة وتعزيز المعرفة الزراعيّة البيئيّة للتوصّل إلى محاصيل بمردود أعلى في وحدة المساحة.

١٣. إحدى المسائل المقلقة الأخرى هي ترتيبات حيازة الأراضي غير المحدّدة بشكل واضح. يؤدّي تأمين حيازة الأراضي للنساء والرجال إلى الحرص على تقييم رأسمال الأراضي في أفريقيا وحمايته. بالتالي، يتعيّن على أفريقيا تطوير أفضل إرشادات الممارسات المتعلّقة بترتيبات حيازة الأراضي وعمليّاتها، وإدراج إصلاحات تشريعيّة وإدارية ملائمة للحرص على تحقيق تقدّم ملموس في عمليّة التوصّل إلى سوق أراضٍ مبنيّ على مجموعة خيارات حيازة آمنة وإنتاجيّة أراضٍ متزايدة.

١٤. لطالما شكّل التنوّع البيولوجيّ الغنيّ في أفريقيا أساس خدمات النظم البيئية بما فيها الغذاء ونظافة المياه والهواء. لكن رأس المال الطبيعيّ البالغ الأهمية هذا يواجه مخاطر كبيرة ناتجة عن الإتجار غير المشروع بالأحياء البريّة، والزراعة الأحادية المحصول، وتلوّث الهواء والمياه، وفقدان الغابات، والتغيّر المناخيّ، والانتشار المتزايد للأنواع الدخيلة المُغِيرة. وباتت العلاقة بين التنوّع البيولوجيّ وصحة الإنسان ورفاهيّته تُفهم بشكل أفضل لكن ما زالت الحاجة إلى مزيد من الأبحاث بارزة، لا سيما فيما يتعلّق بالأمراض الحيوانيّة التي تصيب الإنسان.

١٥. يساهم التقدير الضعيف للتنوّع البيولوجيّ كثروة بالنسبة إلى التنمية الاقتصاديّة في ضعف جهود حفظ الموارد ويقوّض أهميته للزراعة، لجهة حماية الملقّحات على سبيل المثال والحفاظ على التنوّع بهدف التأقلم مع التغيّر المناخيّ. فمن الضروريّ أن تدرج الدول الأعضاء بفاعليّة نظام لعولمة التنوّع البيولوجيّ وخدمات النظام البيئيّ في أنظمة المحاسبة الوطنية. كذلك، يجدر بأفريقيا أن تحرص على ترجمة استراتيجيّة الاتحاد الأفريقيّ المعنيّة بالإتجار غير المشروع بالأحياء البريّة إلى إجراءات وتطبيقها

بالكامل ومراقبتها دورياً.

١٦. تواجه أفريقيا في آن تحديات كبيرة متعلّقة بإدارة البيئة وفرص هائلة «لإنجاز الأمور بصورة أفضل.» إذ لا يمكن تحقيق هدف بناء منطقة متكاملة ومزدهرة وهانئة عصيّة على الصدمات المستقبليّة إلا من خلال إدراك أنّ الهواء والمياه والأرض النظيفة والصحيّة ضروريّة لدعم هذا التحوّل. بالتالي، على الجهود كافة أن تحرص على حماية هذه الموارد وتكاملها كونها تشكّل أنظمة داعمة للحياة ذات أهمية بالنسبة إلى رفاهيّة الإنسان المستدامة.

١٧. ورغم أنّ عدم اليقين الملازم والتنوّع في المستقبل المحتمل يمليان ضرورة وضع مجموعة سياسات تقادميّة، يجدر بقرارات السياسات أن تهدف إلى الحدّ من التنازلات في مجال التنمية والبيئة، وزيادة قدرة أفريقيا على الحفاظ بفعالية على رأسمالها الطبيعيّ. ويجب التركيز على تحسين حماية البيئة، وسدّ الثغرات الكبيرة في البيانات، وتطوير القدرات البشرية والتقنية المطلوبة للتوصّل إلى مستقبل مستدام.

١٨. يستنتج التقييم أنّ خيارات خفض الكربون والتكيّف مع المناخ في البنية التحتية، وإنتاج الطاقة والأغذية، إضافة إلى الإدارة الفعّالة والمستدامة للموارد الطبيعيّة ضروريّة لحماية الثروة البيئيّة للقارة التي تشكّل دعامة مجتمع صحي.

Shutterstock/Andrey Tyk

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ:

الصورة العامة

١٩. يستند التقييم الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الطبعة السادسة من توقعات البيئة العالمية (GEO-٦) إلى استعراض علمي للاتجاهات البيئية الحرجة التي حددتها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في إطار مؤتمر شبكة المعلومات البيئية الإقليمية (REIN) الذي عُقد في بانكوك، ٢٧-٢٨ نيسان/أبريل عام ٢٠١٥. واتفق المنتدى الأول للوزراء والسلطات البيئية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي عُقد عقب مؤتمر (REIN) بفترة وجيزة، على الإجراءات البيئية ذات الأولوية للمنطقة بحيث تعكس هذه الاتجاهات الحاسمة؛

٢٠. تغيّر الخواص الديموغرافية وأنماط الحياة وسبل النفاذ إلى الخدمات الأساسية: فالتوسّع الحضري السريع الوتيرة وأنماط الحياة المتّسمة بالثراء وزيادة الطلب على الموارد والخدمات المرتبطة بالنمو الاقتصادي، كلها عوامل تشكّل ضغطاً متزايداً على موارد النظام البيئي؛

٢١. تفاقم عدم الكفاءة في استخدام الموارد: فالتوسّع في استخدام الموارد، مع عدم الاهتمام بتحسين كفاءة هذا الاستخدام، يترتّب عليه تدهور بيئي واسع النطاق وفقدان خدمات النظام البيئي وتوليد نفايات زائدة وتحمل أعباء مالية إضافية؛

٢٢. ازدياد قابلية التضرّر من آثار المخاطر الطبيعية والأحداث المتطرفة: فآثار تغيّر المناخ والكوارث وزيادة الضعف الناتج عن العشوائية والهجرة الحضرية ستظل تسفر عن خسائر اقتصادية من الممكن أن تعادل المكاسب المتحقّقة على صعيد التنمية وتزيد الفقر وعدم المساواة وتهدّد أمن المياه والغذاء؛

٢٣. زيادة مخاطر الصحة المتعلقة بالبيئة: في حين حدث تحسّن في متوسط العمر المتوقع، هناك تزايد في التهديدات الصحية التي كثيراً ما تسفر عن تأثيرات متباينة على أساس الجنسانية والعمر، إلى جانب التكاليف الناجمة عن تلوث الهواء واسع النطاق، والمواد الكيميائية الضارة والمعادن الثقيلة، وظهور الأمراض التي تنقلها الحشرات وانتشارها؛

٢٤. اتساع الفجوات على ساحة السياسات والتشريعات وتنفيذهما: كان هناك تزايد في مقدار التدّخل عبر السياسات بقصد التعامل مع القضايا القائمة، ولكن الفجوة في السياسات آخذة في الاتساع بسبب عدم الكفاءة في تنفيذ تلك السياسات، وضعف القاعدة العلمية التي تستند إليها عملية صياغة السياسات، والمشاكل البيئية الناشئة بوتيرة متسارعة.

النتائج الرئيسية

٢٥. عند إجراء تحليل للمواضيع البيئية الرئيسية بشأن الهواء، والأراضي، والكائنات الحية والنظم الإيكولوجية، والمياه العذبة والسواحل والمحيطات، والنفايات باستخدام إطار عمل الدوافع - الضغط - الحالة -التأثير -الاستجابة، يتضح تسارع التدهور البيئي على نطاق واسع في أنحاء المنطقة وتأثيره على الرفاه البشري. وتتمثل النتائج الرئيسية للتقييم في:

٢٦. الهواء: انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين، فيما استمرت التركيزات المحيطة للأوزون والجسيمات الدقيقة (ملوثات المناخ قصيرة الأجل مثل الكربون الأسود) في الزيادة. كما أن التلوّث الناتج عن الدخان الضبابي العابر للحدود، بسبب حرق الكتلة الحيوية في الأماكن المفتوحة والممارسات غير اللائقة في استخدام الأراضي، أصبح يمثل المشكلة الإقليمية الرئيسية المتعلقة بنوعية الهواء في جنوب شرق آسيا، مما يبرز الحاجة الملحّة إلى إيجاد حلول متعدّدة الأطراف والحاجة إلى التعاون الإقليمي أيضاً. كذلك فإن تلوث الهواء في الأماكن المغلقة الناتج عن حرق الوقود رديء النوعية أو الكتلة الحيوية يخلّف آثاراً على النساء والأطفال في شتى أنحاء المنطقة فيضيف بذلك إلى التبعات الصحية. وتتضاعف آثار تغيّر المناخ على المدن والبنية التحتية في بعض المناطق الساحلية وبلدان جزر المحيط الهادئ، في حين أن الأحداث المناخية المتطرفة أصبحت السبب الرئيسي للكوارث في المنطقة.

٢٧. الأراضي: ازداد تدهور الأراضي في معظم أنحاء المنطقة، مما نتج عنه تشريد السكان الأصليين، وفقدان التنوع البيولوجي، والحد من المنتجات الهامة للغابات. كما خلّف تدهور الأراضي آثاراً إضافيةً على الموارد المائية من حيث استعادة المحتوى المائي للتربة ومخزون المياه الجوفية. وزاد إجمالي مساحة الغابات في بعض المناطق في آسيا منذ عام ١٩٩٠ بسبب جهود إعادة التحريج، ولكن هناك اختلافات كبيرة على المستوى دون الإقليمي. وفي الوقت نفسه، تستمر خسارة البرّية، ونظم الغابات الطبيعية، وأشجار المانغروف والنظم الطبيعية الأخرى التي تحل محلها الأراضي الزراعية والنمو الحضري.

٢٨. الكائنات الحية والنظم الإيكولوجية: تتعرّض كل من سلامة النظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي في أنحاء المنطقة للتهديد بسبب الزراعة المكثفة، ومزارع نخيل الزيت والمطاط، وتربية الأحياء المائية والتجارة غير الشرعية في الحياة البرّية. وشهدت مناطق الغابات الطبيعية في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي تُعرف بكونها بؤراً للتنوّع البيولوجي العالمي، تراجعاً حاداً في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. كما زاد عدد أنواع الثدييات والنباتات المهددة بأكثر من ١٠ و١٨ في المائة على التوالي في العقود الثلاثة الأخيرة. كذلك فإن ثلاثة أرباع الطيور في الجزر المحيطية تتعرّض أيضاً للخطر من جانب الأنواع الغازية. كما أن رُبع الصنوبريات بكافة أنواعها وأنواع السيكاد، وكذا خُمس أنواع الثدييات البحرية، معرّضة لخطر محدق. وفي البلدان المحيطية والدول الجزرية الصغيرة، تتعرض أكثر من ٢٥ في المائة من الشعاب المرجانية الصلبة في المياه الدافئة للتبييض، ويرجع ذلك أساساً إلى الضغط الحراري العالي، كما تعاني من آثار إلقاء الحطام البلاستيكي والنفايات الخطرة البلاستيكية الدقيقة في المحيطات.

٢٩. المياه العذبة: أصبحت ندرة المياه وتدهور نوعية المياه مشكلة شائعة في جميع أنحاء المنطقة وخاصة في شمال شرق وجنوب آسيا. وبعد أن صارت آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية أكثر وضوحاً، لا سيما في الأنهار التي تنبع من منطقة هندو كوش بالهيمالايا، ستصبح الفيضانات والجفاف أحداث أكثر تواتراً وشدةً. كما أن تلوث مصادر المياه من جراء مياه الصرف الصحي البشري والحيواني يمثل مصدر قلق كبير في شتى أنحاء المنطقة. كذلك فإن التلوّث واسع النطاق للمياه الجوفية بسبب المستحضرات الصيدلانية والرعاية الشخصية، والمواد متناهية الصغر، والكلوريدات العضوية تزيد التعرّض للمخاطر التي تهدّد صحة الإنسان، خاصةً بالنسبة للنساء والأطفال الصغار. وتسهم الأمراض المتصلة بالمياه والمياه غير المأمونة في ١٫٨ مليون حالة وفاة سنوياً و٢٤٫٨ سنة من العمر مصححة باحتساب مدد العجز في المنطقة.

٣٠. السواحل والمحيطات: تُعد المنطقة الساحلية جاذبة للمستوطنات البشرية بطبيعتها، ويظل التوسع الحضري يجتذب العدد الأكبر من السكان، إذ يُتوقع أن يعيش في المنطقة الساحلية ٣٢٥ مليون بحلول عام ٢٠٢٥. ولقد تمت إزالة حوالي ٦٠ في المائة من أشجار المانغروف الساحلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للإعمار، كما أن أكثر من ٨٠ في المائة من الشعاب المرجانية في خطر. ويسود التآكل الشديد في رُبع إلى ثُلث السواحل في جنوب شرق آسيا. كذلك فإن التلوّث الناجم عن حطام المواد البلاستيكية والبلاستيكية الدقيقة تشكّل مصدر قلق متزايد في المنطقة.

٣١. النفايات: من المتوقع أن يرتفع معدل توليد النفايات الصلبة البلدية من ٨٧٠ مليون طن في ٢٠١٤ إلى ١٫٤ مليار طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠ في المنطقة. وهناك أيضاً التدفق الجديد والمعقد للنفايات كالنفايات الإلكترونية، وفضلات الطعام، ومخلفات البناء/الهدم، ونفايات الكوارث، والقمامة البحرية الآخذة في الظهور. ولا يزال إلقاء المخلفات غير المنضبط يمثل الطريقة الرئيسية للتخلص منها في المنطقة، مما أدى إلى سيلان السوائل المرتشحة، وانبعاث غاز الميثان، والاحتراق التلقائي، والمشاكل البيئية الأخرى. ومع ذلك، فإن بروز أهمية النفايات في برامج الاستثمار في الطاقة مؤخراً يمكن تعزيزه لتوفير طريقة أفضل للتخلّص من النفايات.

الخطوات المقبلة: الرسائل المتعلقة بالسياسات

٣٢. ساعد كل من النمو الاقتصادي الإقليمي والتوسع الحضري في انتشال الملايين من براثن الفقر إلى مستوى ثراء الطبقة المتوسطة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية. إلا أن هذه الإنجازات تحققت بكلفة باهظة ألقت بظلالها على رأس المال الطبيعي، والتنوع البيولوجي، وأداء النظم الإيكولوجية، وصحة الإنسان. وتسهم عوامل الإجهاد هذه في عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين وتقوّض النمو الاقتصادي الإقليمي نفسه. ويُعد كل من تغيّر المناخ وتلوث الهواء واضطراب النظام الايكولوجي مشكلات ناشئة قد تعكس مسار التقدم الذي أُحرز مؤخّراً في مجال التنمية البشرية.

٣٣. ولمواجهة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدّي إلى تدهور البيئة، هناك حاجة ماسة إلى تحول اقتصادي يستند بشكل خاص إلى تحسين أنظمة الطاقة والنقل والنمو الأخضر الذكي في المناطق الحضرية. وقد قدمت تسع وثلاثون دولة من أصل واحد وأربعين دولة في المنطقة المساهمات الخاصة المقرّرة والمحدّدة وطنياً لكل منها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ أمام مؤتمر باريس، مما يوضح التزام المنطقة بالتخفيف من تغيّر المناخ. وقد تسعى المنطقة إلى إحداث تغيير أكثر تحوّلاً يهدف إلى تطوير استراتيجيات منخفضة الانبعاثات لتحقيق ما يفوق الالتزامات الجديرة بالثناء الواردة في مساهماتها المقرّرة.

٣٤. وستساعد أهداف التنمية المستدامة في تعزيز نهج أكثر تكاملاً وشمولاً إزاء إدارة الموارد والحفاظ على النظم الإيكولوجية. وفي ظل الاستثمارات المتزايدة والكبيرة في البنية التحتية الجديدة المتوقعة خلال العقدين إلى العقود الثلاثة التالية، يسود المنطقة تفاؤل حول إمكانية تحقيق البلدان قفزة جريئة نحو حلول أكثر ذكاء لتحقيق تنمية تتّسم بالمرونة وازدهار الدائم.

٣٥. إزالة الكربون في عملية التنمية وتحسين كفاءة استخدام الموارد من أجل الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل. اتّبعت المنطقة مساراً كثيف الكربون نحو التنمية، مساراً يسهم في مستويات انبعاثات غير آمنة للحياة ويتسبّب في تخريب المناخ العالمي. وتتمثل أهم مجالات إزالة الكربون من الاقتصادات في الطاقة والبنية التحتية والمدن والنقل. وهناك إمكانية كبيرة لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة من خلال إدارة الطلب على الطاقة جنباً إلى جنب مع اللوائح والأدوات الاقتصادية. ويتطلّب الانتقال إلى الطاقة المتجددة لوائح تنظيمية ثابتة تتماشى مع الرؤية طويلة الأجل لأنظمة الطاقة، بهدف بناء ثقة المستثمرين. كذلك تستلزم قطاعات البنية التحتية الحضرية والمتعلقة بالنقل سياسات مبتكرة منخفضة الكربون، وأدوات قائمة على السوق، وحلول تقنية لضمان كون التنمية مستدامة بيئياً. وعموماً، فإن استراتيجيات إزالة الكربون سيتمخض عنها ابتكار تكنولوجي وتطوير للأعمال وخلق فرص عمل، ما يسهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية على نطاق أوسع.

٣٦. يتجاوز استهلاك المنطقة من المعادن والخامات والوقود الأحفوري والكتلة الحيوية استهلاك المناطق الأخرى ويؤدّي إلى الاستنزاف السريع للموارد الإقليمية. ومن ثمّ، فإن التحوّل إلى ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامة من شأنها الحد من الطلب على المواد، وهناك مجموعة من أدوات السياسة متاحة للمساعدة في تغيير أنماط استخدام الموارد. كذلك فإن الضرائب والأدوات المستندة إلى السوق والتي تُحِدث تحوّلاً في تفضيلات المستهلكين وتشجّع الاستثمار الأخضر والابتكار تُعد ضروريةً. ويمكن للحكومات أن تستثمر في تحفيز الإصلاحات الخضراء في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتحدّ من الإنفاق في المجالات التي تستنفد رأس المال الطبيعي. والعديد من المجتمعات المحلية في المنطقة يعيش بالفعل ضمن حدود مستدامة بيئياً ومن الممكن حماية أنماط الحياة هذه خلال عمليات التنمية.

٣٧. حماية وتعزيز رأس المال الطبيعي وسلامة النظام البيئي. فالنظم البيئية المتنوّعة في المنطقة والتنوّع البيولوجي الغني هما عنصران يوفّران الطعام والتغذية والمياه والهواء النقي، والمواد اللازمة للبنية التحتية. كما أن ضمان سلامة النظام البيئي يتطلب المحاسبة عن رأس المال الطبيعي في إطار نظام الحسابات القومية، ويستلزم أيضاً إدراج قيم خدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار وصياغة السياسات من قبل الحكومات. كما يستلزم وضع سياسات تنظيمية وأخرى قائمة على الحوافز لحماية رأس المال الطبيعي. كذلك فإن الآليات التي تعتمد على السوق مثل فرض الضرائب على التلوث واستخدام الموارد غير المتجددة تُعد أدوات فعالة لتقليل الضغوط على رأس المال الطبيعي. وتشمل السياسات التنظيمية تقسيم المناطق، وإنشاء مناطق محمية، وإجراء تقييم للأثر البيئي للمشاريع. ويجب على الحكومات أيضاً أن تستثمر في مجال حفظ رأس المال الطبيعي المتدهور واستعادته. كذلك فإن إشراك المجتمعات المحلية في حماية الموائل الطبيعية والمناطق المحمية وإدارتها هي من بين أكثر الأدوات فعاليةً في حماية الموارد في العديد من البلدان، وهي أدوات يمكن توسيع نطاقها وتكرارها.

٣٨. بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار الطبيعية والأحداث المناخية المتطرفة. شهدت المنطقة عدداً من الكوارث الطبيعية والأحداث المتطرّفة يفوق ما شهدته أي منطقة أخرى في العالم. وقد ازدادت وتيرة الكوارث المرتبطة بالمناخ ونطاقها وتأثيرها في الآونة الأخيرة، وبات ضمان سلامة الناس، وتأمين سبل رزقهم، وحماية النظم الإيكولوجية وخدماتها مسألة تتطلب تدابير متعددة. وتتمثل إحدى الأولويات في تعزيز نظم الإنذار المبكر؛ وبناء القدرات الإقليمية لإدارة الكوارث والإنعاش وإعادة البناء. ويتناول نهج النظم الإيكولوجية الصلة الحيوية بين الأراضي والمياه والموارد الحية، وبالتالي فهو يتيح استراتيجية واعدة لزيادة مرونة النظم الإيكولوجية ودعم سبل الرزق المستدامة. وتشمل تدابير التكيّف القائمة على النظم الإيكولوجية إيجاد سبل رزق بديلة، ورفع مستوى البنية التحتية، وحفظ التربة وتنظيم المياه، الخ. وتثمر استراتيجيات التكيّف فوائد إنمائية متعددة، وتعظيم أوجه التآزر هذه يتطلّب تعميم التكيف مع تغير المناخ في عمليات التخطيط الوطني.

٣٩. التصدّي للمخاطر الصحية البيئية. يُعد التلوث الواسع النطاق وتأثيرات الأحداث البيئية المتطرّفة من الأسباب الجذرية لأعباء المرض خصوصاً بين الشرائح الاقتصادية الأدنى وأوساط النساء. وهناك خطر واسع النطاق للوفيات والاعتلال بسبب البيئة والناجم عن تلوّث الهواء في الأماكن المغلقة والمناطق الحضرية، وتلوّث مياه الشرب، وسوء الصرف الصحي، والأمراض التي تنقلها الحشرات. ويشكل وضع معايير جودة للمياه والهواء وإنفاذها، وإنفاذ بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الحيوية، والاستجابات المتعلقة بالكوارث والمناخ، والإدارة المتكاملة للأمراض المنقولة، استجابات هامة على مستوى السياسات في المنطقة. ويستلزم الحد من التلوث نهجاً تنظيمياً واقتصادياً لتسريع الكفاءة اللازمة في استخدام الطاقة والموارد، وتعزيز الطاقة المتجددة، وتطوير بنية تحتية مستدامة للنقل. كذلك فإن الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والنفايات، بما في ذلك قطاع الزراعة والأحراج، ضرورية للحد من تلوث الأراضي وموارد المياه وللسيطرة على انتشار الأمراض التي تنقلها الحشرات.

٤٠. تعزيز الإدارة البيئية للنشر الفعّال للسياسات على نطاقات متعددة. لا تزال الأنظمة والمؤسسات البيئية قاصرةً في كثير من بلدان المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم كفاية استجابات السياسة العامة، وضعف إنفاذ القوانين واللوائح، والتهاون في الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وهناك حاجة إلى تقييم ولايات هذه المؤسّسات الوطنية وترتيباتها التنفيذية وقدارتها وإعادة تنشيطها، بحيث تكون قادرة على النهوض بمسؤولياتها الحالية بفعالية، والاستجابة إلى الطلب المتزايد من قبل أهداف التنمية المستدامة مستقبلاً، الأمر الذي يحتّم على الحكومات اتخاذ إجراءات بيئية قوية وحاسمة. ونظراً إلى أن الحكومات مقسّمة إلى قطاعات، لابد من وضع

طريقة جديدة للتفكير في البيئة والتنمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية، على أساس النهج المتكامل لأهداف التنمية المستدامة فيما بين الوزارات والقيادة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب تنسيقاً قوياً بين العلوم والسياسات، وإجراء تقييمات وعمليات رصد بيئية فعالة، ودعم التمويل والتكنولوجيا. ويمكن للحكومات أيضاً تعزيز المجتمع المدني ومشاركة الجماهير في الحلول لتحسين نوعية البيئة.

٤١. تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والوصول إلى المعرفة. تتسم القضايا البيئية وعلاقاتها بالتنمية بكونها معقدة، لذلك فإن المعرفة العلمية بهذه العلاقة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. كذلك فإن البرامج الوطنية والآليات الأخرى ضرورية لتسهيل إجراء المناقشات بين العلوم والسياسات بشأن القضايا البيئية الوطنية فيما بين الحكومة وقطاع الأعمال والدوائر العلمية/البحثية. وتتمثل الأولوية الوطنية العليا في تعزيز أو إنشاء آلية لرفع التقارير المنتظمة عن البيئة للعمليات المتعلقة بالبرلمان أو بالتخطيط على الصعيد الوطني. ولا شك أن هناك ضرورة لإذكاء الوعي بين مجتمعات الأعمال والمجتمع المدني على المستوى المحلي من خلال المنصات التثقيفية أو الإعلامية. كما أن العمليات التثقيفية التي تستهدف الإدارات الوطنية من شأنها المساعدة في بناء قوة عاملة منصفة ومتوازنة بين الجنسين وقادرة على نشر السياسات البيئية بفعالية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتُعد نظم الرصد وإدارة البيانات المحسّنة جنباً إلى جنب مع مواصلة بناء القدرات التحليلية، عوامل لازمة لدعم التقييم والبحوث التي تقوم عليها عملية صنع السياسات.

٤٢. تعزيز التعاون الدولي/الإقليمي بشأن المناخ ونوعية الهواء والقضايا البيئية الأخرى. فبلدان المنطقة هي أطراف في العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي، ولكن التنفيذ كان قاصراً إذ تفتقر العديد من البلدان إلى القدرة على التنفيذ. وتتمثل الحاجة الملحّة في تعزيز القدرة على التنفيذ الفعّال للالتزامات الناشئة بموجب هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك وضع التشريعات والأنظمة الوطنية وإنفاذها. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الوطني لاتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) المتعلق بالتلوّث الضبابي العابر للحدود يمثل أولوية. كذلك فإن التعاون الإقليمي في مجالات إدارة الكوارث، وإدارة النفايات الإلكترونية، والتجارة غير المشروعة للحياة البرية تحظى بالأولوية هي الأخرى. وهناك عناصر في نظام الدعم الإقليمي الساعي إلى دعم جهود الاستجابة للكوارث والإغاثة في حالات الطوارئ، إلا أنها بحاجة إلى التعزيز مع الزيادة المتوقعة في حالات الكوارث والأحداث المناخية المتطرّفة. كذلك سيحتاج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى آليات التعاون الدولي لدعم تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا وتمويل التكنولوجيا.

Shutterstock / Adisa

أوروبا:

الصورة الشاملة

٤٣. يدعو تقييم منطقة عموم أوروبا الذي أُجري في إطار التقرير السادس لتوقّعات البيئة العالمية (GEO-٦) إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، سواء من خلال السياسات القائمة وأيضاً تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة ٢٠٣٠)، بغية التصدي للتحدّيات التي تواجهها المنطقة.

٤٤. ونجحت الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، الإقليمية والعالمية على السواء، في تحسين الظروف البيئية الإقليمية، والحصول على المعلومات، والمشاركة العامة. ومن الممكن تحقيق المزيد من التحسينات من خلال تطبيق العدالة بشكل أفضل وتحسين سبل الوصول إليها.

٤٥. ولا يمكن لبصمة الموارد في المنطقة أن تستمر، وذلك بسبب الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وأنماط التجارة مع المناطق الأخرى. وستتأثر المرونة البيئية والمجتمعية والاقتصادية سلباً في العقود المقبلة بسبب التوجهات العالمية الطاغية الجديدة التي تقع في معظمها خارج نطاق السيطرة المباشرة للمنطقة ونفوذها.

٤٦. وباتت التحديات البيئية حالياً أكثر تنظيماً، ومتعددة الأوجه، ومعقدة، وغير مؤكدة، ومتداخلة مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم تجاوز ثلاثة من تسعة حدود كوكبية بسبب التغيرات التي يتسبب فيها الإنسان: وهي تغير المناخ؛ ومعدل فقدان التنوع البيولوجي؛ والتدخل البشري في دورات النيتروجين. كما أن رداءة الهواء وتغير المناخ وأنماط الحياة غير الصحية وانقطاع الصلة بين المجتمع والبيئات الطبيعية كلها عوامل تؤثر بشكل متزايد على صحة الإنسان في المنطقة وتؤدي إلى مخاطر جديدة.

٤٧. والنظم الإيكولوجية المرنة، واستخدام الموارد بكفاءة، والهواء النظيف والمياه النظيفة الكافية، والإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات والمدن المستدامة كلها ضرورية لكوكب صحي وأشخاص أصحاء. ومع ذلك، فلا السياسات البيئية وحدها ولا المكاسب الاقتصادية ولا تلك المتعلقة بالكفاءة بفضل التكنولوجيا ستكون كافية لتحقيق الاستدامة. فهناك حاجة إلى مزيد من الطموح. كما أن خطة عام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة يقرّان بهذا الواقع.

٤٨. وستستلزم المعيشة ضمن حدود الكوكب إجراء تحوّلات أساسية في مجالات الطاقة والغذاء والتنقل والنظم الحضرية، كما ستترتب عليها تغيرات عميقة في المؤسّسات والممارسات والتقنيات والسياسات وأساليب الحياة السائدة. وهناك حاجة ماسة إلى تحالفات جديدة للحوكمة على المستويين الوطني والمحلي تشترك فيها الحكومة والشركات والمواطنين.

٤٩. والتحوّل إلى اقتصاد أخضر شامل حقاً يجب ان يكون مبنياً على إقامة نظم إيكولوجية ذات مرونة، ونظم إنتاج نظيفة، وإتاحة خيارات استهلاك صحية، والحد من الآثار التوزيعية السلبية للسياسات البيئية وتحسين العدالة البيئية الشاملة للجميع.

٥٠. وتتطلب التوقعات الإيجابية على المدى الطويل انتقالاً عاجلاً من التغيير التدريجي إلى التحوّلي بغية: إزالة الكربون من أنظمة الطاقة والنقل والحد من الانبعاثات الضارة الأخرى؛ واستعادة النظم الإيكولوجية؛ وفصل استخدام الموارد، بما في ذلك آثار المواد، عن الأداء الاقتصادي العام، وتخضير المشتريات بالقطاعين العام والخاص؛ وتعزيز المسؤولية البيئية في مجال الأعمال التجارية، وتحفيز تغيير نمط الحياة.

النتائج الرئيسية

٥١. تغيّر المناخ هو واحد من أكبر المخاطر التي تهدد صحة الإنسان وسلامة النظم الإيكولوجية وتحقيق التنمية المستدامة. بل وهو أيضاً عامل تسريع لمعظم المخاطر البيئية الأخرى. وتشمل الآثار المتزايدة ذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر الفيضانات والجفاف، وتدهور النظم الإيكولوجية، وفقدان التنوع البيولوجي، وتراجع وظيفة التربة وإنتاجية الأغذية، وتغيير ناقلات الأمراض، وتفاقم آثار تلوث الهواء على الصحة.

٥٢. وانبعاثات غازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي مستقرة أو آخذة في الانخفاض، أما في المنطقة دون الإقليمية في جنوب شرق أوروبا فهي تتزايد. وانخفضت الانبعاثات في معظم القطاعات باستثناء النقل والتبريد وتكييف الهواء، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى المكاسب المتحققة على صعيد الكفاءة. وينبغي أن تستهدف إجراءات التخفيف الأخرى النقل والزراعة والطاقة والمواد الخام، وذلك كجزء من عملية التحوّل إلى اقتصاد دائري.

٥٣. وللبقاء دون حدود ارتفاع درجات الحرارة بمعدل ٢ – ١,٥ درجة مئوية والآثار المتوقعة بالفعل، هناك حاجة إلى تعزيز العمل الحكومي على المستويين الوطني ودون الوطني، فضلاً عن إبرام تحالفات مع أصحاب المصلحة، في مجالات التخفيف والتكيف، بما في ذلك المحاسبة على آثار الانبعاثات. وتشمل أولويات التكيّف: تحسين إدارة المياه، ولا سيما فيما يتعلق بالفيضانات الساحلية؛ وزراعة محاصيل مناسبة لارتفاع درجات الحرارة؛ وبناء بنية تحتية خضراء لتعزيز القدرة على التكيّف مع الطقس المتطرف، لا سيما في المناطق الحضرية.

٥٤. جودة الهواء هي أكبر خطر على صحة السكان في عموم أوروبا، مع تحمّل الأطفال وكبار السن والفقراء العبء الأكبر من الآثار. فأكثر من ٥٠٠ ألف حالة وفاة مبكرة في المنطقة عُزيت إلى نوعية الهواء المحيط و١٠٠ ألف حالة أخرى لنوعية الهواء في الأماكن المغلقة في عام ٢٠١٢. وأكثر من ٩٥ في المائة من السكان في المناطق الحضرية يتعرضون لتلوث يتجاوز الإرشادات التي حددتها منظمة الصحة العالمية. ولا يزال الترسّب المفرط للنيتروجين يتسبب في تلف النظم الإيكولوجية. كما تخلّف أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك والنقل أكبر الأثر على نوعية الهواء في المنطقة.

٥٥. وشهدت أجزاء عديدة من المنطقة تحسينات في نوعية الهواء خلال العقود الاخيرة بفضل الأنظمة النافذة التي حدّت من انبعاثات الملوثات. كما أن العديد من القطاعات التي تؤثر على نوعية الهواء تسهم أيضاً في انبعاثات غازات الدفيئة. والجسيمات والأوزون هي أهم الملوثات التي تؤثر سلباً على نوعية الهواء في الأماكن المفتوحة.

٥٦. ونجحت الهيئات بموجب اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود في الربط بين الأدلة العلمية وإجراءات السياسات. وتدعم الأدلة المتوفرة اتخاذ مزيد من الإجراءات السياسية المتعلقة بالسياسات المتكاملة بشأن نوعية الهواء والمناخ. وينبغي للسياسات أيضاً أن تولي أولوية للتغييرات في نمط الحياة وتدابير الكفاءة، وخفض الانبعاثات في مصدرها والمخاطر الناشئة، مثل الأوزون والآثار الصحية التي تم تشخيصها حديثاً. كما يستلزم بذل الجهود البحثية لسد الفجوة المعرفية الكبيرة في تلوث الهواء في الأماكن المغلقة.

٥٧. فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الايكولوجية مستمران على قدم وساق، على الرغم من زيادة جهود الحفاظ والاستعادة. وتأتي الضغوط الإقليمية الرئيسية من زيادة تغيير استخدام الأراضي، وتكثيف الزراعة بشكل خاص، والتوسع الحضري، وتجزئة الموائل بفعل البنية التحتية للنقل. وفي أوروبا الغربية والوسطى، لم يتبقَّ سوى ٣٨،٤ في المائة من الوفرة الأصلية للأنواع، في حين لا يزال هناك ٧٧ في المائة في الاتحاد الروسي.

٥٨. وهناك حاجة إلى التنفيذ الكامل لشبكة الاتحاد الأوروبي ناتورا ٢٠٠٠، بالتعاون مع شبكة إمرالد والشبكة الإيكولوجية لعموم أوروبا. وجنباً إلى جنب مع زيادة التآزر مع غيرها من صكوك السياسات البيئية القائمة، فإن ذلك من شأنه تخفيف الضغوط عن طريق توفير الحماية لمجموعة واسعة من النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والموائل والأنواع والأراضي الطبيعية ذات الأهمية لعموم أوروبا.

٥٩. ودمج اعتبارات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في جميع جوانب التخطيط العمراني من شأنه زيادة تعزيز جهود الحماية، شأنه في ذلك شأن اللوائح الجديدة لحماية الأراضي والتربة. كما أن نُهُج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية توفّر وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتخفيف الضغوط المتعددة على التنوّع البيولوجي، وخاصة تلك التي يفرضها إنتاج الغذاء والأحراج والاستهلاك والسياحة.

٦٠. ويؤثّر التلوث الكيميائي على صحة الإنسان والنظم البيئية في أنحاء المنطقة، في ظل المواد الكيميائية الخطرة التي تثير قلقاً خاصاً جراء سُمّيتها، وأوجه القصور في إدارتها وعدم وجود ضوابط عابرة للحدود. وتشمل المخاوف الأخرى ذات الأولوية مسببات اختلال الغدد الصمّاء في المنتجات الاستهلاكية، والمواد الخطرة في المنتجات الالكترونية والكهربائية، والملوثات البيئية الثابتة في المستحضرات الصيدلانية والمواد المتناهية الصغر.

٦١. ولا يزال التلوّث الزئبقي في المنطقة عالياً، والمشكلات الجديدة الناشئة مثل بعض المواد الكيميائية السامة في المنتجات الاستهلاكية تشكّل تحدّيات لم يتم التصدّي لها بعد. وفي المتوسط تمّ خفض تركيز المعادن الثقيلة والملوثات العضوية الثابتة في الهواء والرواسب والتربة في أنحاء المنطقة، على الرغم من بعض البؤر التي لا تزال موجودة. كما أن أجزاءً من أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى لديها مخزونات موروثة من المبيدات التالفة، فضلاً عن استمرارها في الاعتماد على الصناعات الثقيلة ذات الاستهلاك الكثيف للغاية للموارد والزراعة شديدة الاعتماد على المواد الكيميائية.

٦٢. التنفيذ الكامل والمتّسق للاتفاقيات العالمية الثلاث بشأن المواد الكيميائية من شأنها تحسين الضوابط الإدارية وتقليل المخاطر على صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية. كذلك لم يتم بعد تنفيذ النظام الموحّد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها تنفيذاً كاملاً تماماً. كما يجب تحسين اللوائح بشأن المنتجات المتعلقة بالمواد الكيميائية. وهناك حاجة إلى مزيد من الانتباه من حيث السياسات للالتفات للإشارات المبكرة الواردة من العلم.

٦٣. وتستمر كميات النفايات في الازدياد. ويمثّل التخلص من النفايات في مقالب القمامة التحدّي البيئي الرئيسي في عدة أنحاء من المنطقة، على الرغم من التقدم المحرز في مجال إعادة التدوير في كثير من البلدان. كما أن التعامل مع النفايات من المعدات الكهربائية والإلكترونية يُعدّ مصدر قلق متزايد، في ظل القصور في السيطرة على الحركات العابرة للحدود بموجب اتفاقية بازل بشأن مراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

٦٤. ويمثّل تقليل النفايات الغذائية في المنطقة التحدّي الرئيسي. فحوالي ثلث الأراضي الزراعية الأوروبية حالياً تُستغل في زراعة المحاصيل الغذائية التي يتم إهدارها. ويقع إهدار الطعام بشكل رئيسي في مرحلتي التوزيع والاستهلاك في غرب ووسط أوروبا، في حين أن عمليات الإنتاج هي المسؤولة عن معظم الخسائر في أنحاء أخرى من المنطقة. كذلك فإن إدارة نفايات البلاستيك هو تحدٍ كبير نظراً لوجود خيارات محدودة في إعادة التدوير، وغياب البدائل المستدامة، وتزايد المخاوف بشأن القمامة البحرية.

٦٥. وبات التسلسل الهرمي للنفايات مقبولاً على نطاق واسع باعتباره الإطار التوجيهي لزيادة القيمة الاقتصادية لاستخدام الموارد والحدّ من النفايات. كما أن إغلاق حلقات استخدام الموارد من خلال تعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري يتيح مزيداً من المسارات للتقليل من النفايات وتعظيم استخدام الموارد.

٦٦. تلوث المياه العذبة - أساساً بسبب الزراعة – إلى المياه السطحية والمياه الجوفية هو السبب الرئيسي وراء رداءة نوعية المياه، التي تؤثر أيضاً على المناطق الساحلية والبحار الإقليمية. وهناك اختلافات كبيرة بين المجتمعات الحضرية والريفية من حيث مستويات الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب. وكذلك توجد أيضاً اختلافات كبيرة داخل المنطقة فيما يتعلق بجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

٦٧. الريّ، والإفراط في سحب الماء، والتدفقات العائدة الملوثة للغاية تهدد إمدادات المياه الجوفية، وعلى الأخص في آسيا الوسطى. بيد أن الحالة الكيميائية للمياه آخذة في التحسن بشكل عام في الاتحاد الأوروبي، لكن التقدم بطيء بالنسبة للتلوث المنتشر. فجزيئات البلاستيك الدقيقة والملوثات الناشئة - مثل مثبطات اللهب المُبَرَوَمة، وبعض الأدوية البيطرية والبشرية، والمبيدات المضادة للحشف - قد شقت طريقها إلى كافة بحار أوروبا، عبر الأنهار. وفي العديد من أحواض الأنهار العابرة للحدود، فإن تحدّيات توزيع المياه آخذة في الازدياد.

٦٨. وتُعدّ كل من اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية والإطار التوجيهي للمياه التابع للاتحاد الأوروبي أهم الأدوات، جنباً إلى جنب مع الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بشأن الأنهار والبحيرات وأحواض المياه الجوفية العابرة للحدود، مثل نهر الدانوب. ويمكن لتحسين التنسيق بين مجالات الطاقة والزراعة والتنوّع البيولوجي والسياسات المائية أن يفضي إلى زيادة تحسين نوعية وكمية المياه، وكذلك دعم أهداف التكيّف مع تغيّر المناخ، وزيادة مرونة النظم الإيكولوجية.

٦٩. تعاني الموارد الساحلية والبحرية والمحيطية من الإفراط في استغلالها لأسباب متعددة، الأمر الذي تترتب عليه آثار واسعة النطاق. وتتمثل أبرز التهديدات في التوسّع الحضري، والزراعة، ومصائد الأسماك، والنقل، والتنمية الصناعية، والمنتجات الكيماوية والنفايات السائلة، وإنتاج الطاقة. غير أن الجهود الرامية إلى خفض أحمال التلوّث تفوقها التحديات الشاملة، مثل تغيّر المناخ.

٧٠. ويستمر فقدان التنوّع البيولوجي وتدهور الموائل في النظم الإيكولوجية البحرية، الأمر الذي يزيد من مخاطر خسارة مرونة النظم الإيكولوجية وخدماتها بلا رجعة. وتظل كميات المغذيات عالية أيضاً. كذلك فإن آثار الملوّثات الجديدة، بما في ذلك النفايات البلاستيكية والقمامة البحرية، آخذة في النمو. وكذلك تتزايد آثار تغير المناخ وتشمل التحمّض، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحوّل في أنواع ناقلات الأمراض الناجم عن ارتفاع درجة حرارة المياه.

٧١. ونظراً لكثرة الروابط والتهديدات والتأثيرات السلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي، هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء استجابة السياسات الوطنية والعابرة للحدود الوطنية والأقليمية والعالمية والتعاون العابر للحدود. وتتيح نُهُج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية وسائل واعدة وفعّالة من حيث التكلفة للتعامل مع الآثار السلبية التراكمية للأنشطة البشرية.

٧٢. ويـؤدي تغيـر اسـتخدام الأراضي إلى تدهـور الخـواص الفيزيائيـة والكيميائيـة للتربـة، ممـا يسـبب تلـوث الميـاه والهـواء. كذلـك فـإن التربـة أيضـاً معرّضـة للتهديـد بسـبب تغـير المنـاخ، والتـآكل، والتلـوّث، والتملّـح، والفيضانـات والانهيـارات الأرضيـة، والـتي بدورهـا تهـدّد الأمـن الغـذائي والتغذيـة. ويسـبب الزحـف العمـراني فقـدان الأراضي الصالحـة للزراعـة والموائـل الطبيعيـة والتنـوع البيولوجـي.

٧٣. وأدى فقـدان المسـاحات الخـضراء في المـدن إلى تفاقـم آثـار تغـيّر المنـاخ وتسـبّب في تدهـور الصحـة البدنيـة والعقليـة والتطـوّر المعـرفي للأطفـال. أمـا الاعتمـاد الخارجـي لمطالـب عمـوم أوروبـا مـن الأراضي فيعـني أن مقابـل كل هكتـار مـن الأراضي المسـتخدمة في المنطقـة، تُسـتخدم أربعـة هكتـارات أخـرى لتلبيـة الطلـب النهـائي في إطـار اقتصـادات المنطقـة.

٧٤. ويعتـبر التشريـع في هـذا المجـال قـاصراً في عمـوم أنحـاء أوروبـا. وهنـاك حاجـة لسياسـات مسـتدامة لإدارة الأراضي للتعامـل مـع التهديـدات والتأثـيرات المتعـددة. كمـا أن تعزيـز الممارسـات كالزراعـة العضويـة، وإيكولوجيـا الزراعـة والإدارة المتكاملـة لخصوبـة التربـة، تحافـظ عـلى نظـم إنتـاج المحاصيـل. كذلـك فـإن اسـتعادة المناطـق الخـضراء وتركيـب الأسـطح الخـضراء و»الجـدران الحيـة» مـن شـأنها أن تخفـف مـن آثـار تغـير المنـاخ في المـدن.

الحكم والمعرفة والتوقعات المستقبلية

٧٥. يُظهـر نظـام الإدارة البيئيـة في عمـوم أوروبـا الـذي نشـأ خـلال العقـود الثلاثـة الماضيـة اختلافـات هامـة بـين البلـدان، وكذلـك فجـوات وفـرص غـير مسـتغلة للتنسـيق بـين السياسـات والمجـالات ذات الأولويـة. فتعزيـز التعـاون ضروري لمعالجـة المشـاكل المتعـددة البنيويـة وعـبر الوطنيـة والعابـرة للحـدود والتحديـات العالميـة الـتي مـن المتوقـع أن تؤثـر عـلى المنطقـة في العقـود المقبلـة.

٧٦. ويمكـن تحقيـق مزيـداً مـن التقـدم البيـئي عـبر السـنوات القادمـة مـن خـلال تحسـين تنفيـذ السياسـات القائمـة. فعـلى المـدى الطويـل، مـن المتوقـع أن تـؤدي مجموعـة مـن التوجهـات العالميـة الطاغيـة إلى جانـب اسـتمرار النظـم غـير المسـتدامة للإنتـاج والاسـتهلاك إلى تفاقـم الضغـوط والآثـار البيئيـة.

٧٧. وتشـمل التوجهـات العالميـة الطاغيـة الـتي مـن المتوقـع أن تؤثـر عـلى التوقعـات المسـتقبلية للبيئـة عـلى المـدى الطويـل مـا يـلي: تبايـن اتجاهـات السـكان والهجـرة؛ زيـادة التوسّـع الحـضري؛ اشـتداد المنافسـة العالميـة عـلى المـوارد؛ اتجـاه العالـم إلى تعـدد الأقطـاب عـلى نحـو متزايـد؛ وتغـير المنـاخ. وتطـرح بعـض هـذه الاتجاهـات فرصـاً لابتـكارات جديـدة؛ فيمـا تزيـد بعضهـا الآخـر مـن مخاطـر نـدرة المـوارد والصراعـات.

٧٨. وتشـير التـو قعـات المسـتقبلية في منطقـة عمـوم أوروبـا عـلى وجـه الخصـوص إلى الحاجـة إلى خفـض اسـتخدام المـوارد الماديـة في أوروبـا الغربيـة إلى النصـف وتحقيـق الاسـتقرار في مسـتويات الاسـتخدام في الأماكـن الأخـرى. كمـا تكشـف التوقعـات الأخـرى عـن زيـادة الإجهـاد المـائي في جنـوب أوروبـا وآسـيا الوسـطى، وخسـائر كبـيرة في التنـوع البيولوجـي وخدمـات النظـم الإيكولوجيـة في جميـع أنحـاء المنطقـة، والآثـار الحـادة لتغـيّر المنـاخ عـلى النظـم السـاحلية والزراعيـة، والمزيـد مـن التأثـيرات عـلى صحـة الإنسـان بسـبب تلـوث الهـواء والتعـرّض للمـواد الكيميائيـة. ويمكـن لزيـادة اتسـاق السياسـات في هـذه المجـالات المواضيعيـة أن تسـفر عـن تحسـين التوقّعـات عمومـاً عـلى المـدى الطويـل.

٧٩. وسـبّب التدهـور البيـئي أيضـاً تفاقـم المشـاكل الاجتماعيـة وزيـادة الظلـم الاجتماعـي والاقتصـادي وعـدم المسـاواة. وقـد تـم تحقيـق تحسـينات مـن خـلال الأطـر القانونيـة لمشـاركة الجمهـور في عمليـة صنـع القـرار. بيـد أن هـذه الأطـر تحتـاج إلى التعزيـز عـلى وجـه السرعـة، نظـراً لمعـدل التدهـور الحـالي والمتوقـع ونطاقـه خـلال العقـود المقبلـة.

٨٠. وينبغـي أن تُبـنى النمـاذج الناجحـة لـلإدارة البيئيـة عـلى سياسـات مصمّمـة تصميمـاً جيـداً، وتنفيذهـا وتطبيقهـا، وإيـلاء اهتمـام وثيـق للإشـارات المبكـرة الصـادرة عـن العلـوم والمجتمـع، وضمـان قـدرات الرقابـة الكافيـة، والاسـتثمارات في نظـم المعرفـة، عـلى سـبيل المثـال، البيانـات والمؤشّرات وتقييـم السياسـات وتقاسـم المنصـات. وهنـاك حاجـة إلى زيـادة الاسـتثمارات في نظـم المحاسـبة البيئيـة لضمـان تغطيـة التكاليـف الخارجيـة، وفي عمليـات التكهـن بالمسـتقبل لتحديـد المخاطـر والفـرص والصراعـات المقبلـة المحتملـة.

٨١. ويمكـن لزيـادة تطبيـق «مبـدأ الحيطـة» أن تقلـل مـن المخاطـر في عالـم يتـم فيـه اخـتراق العتبـات والحـدود وحيـث نقـاط النهايـة باتـت غـير مؤكـدة عـلى نحـو متزايـد. كمـا أن تحقيـق التقـدم في ظـل قـدر كبـير مـن عـدم اليقـين يتطلـب تحالفـات بـين المؤسسـات الحكوميـة والـشركات والمجتمـع المـدني، للاتفـاق عـلى سـبل لمواجهـة المخاطـر الاجتماعيـة المختلفـة. كذلـك سـيكون التنسـيق الرأسي بـين مسـتوى السياسـات الوطنيـة والمحليـة أساسـياً في تسريـع التحـوّل نحـو نمـاذج التنميـة المسـتدامة في المناطـق الحضريـة.

٨٢. ينبغـي أن يُنظـر إلى الأهـداف الإنمائيـة المسـتدامة باعتبـار أنهـا توفّـر فرصـة اسـتراتيجية للسياسـة البيئيـة كي تسـهم في العمليـات التحويليـة وكذلـك باعتبارهـا آليـة دعـم لتعزيـز القـدرات عـلى التكيـف والمرونـة داخـل المجتمعـات عـلى جميـع المسـتويات، وليـس كعامـل تكلفـة أو قيـد مفـروض عـلى التنميـة والقـدرة التنافسـية. أمـا تفعيـل أهـداف التنميـة المسـتدامة فيتطلـب أهدافـاً ومؤشّـرات كميـة طموحـة بحيـث يمكـن تتبـع التقـدّم المحـرز نحـو تحقيـق الاسـتدامة بشـكل صحيـح لضمـان التقـارب حـول رؤيـة وطمـوح إقليميـين مشـتركين داخـل حـدود الكوكـب.

٨٣. وليس هناك شك في أن الوصول إلى كوكب صحي وأشخاص أصحاء يتطلّب تحوّل عاجل من جانب النظم الحالية للإنتاج والاستهلاك صاحبة الإسهام الأكبر في التدهور البيئي وعدم المساواة في صحة الإنسان ورفاهه.

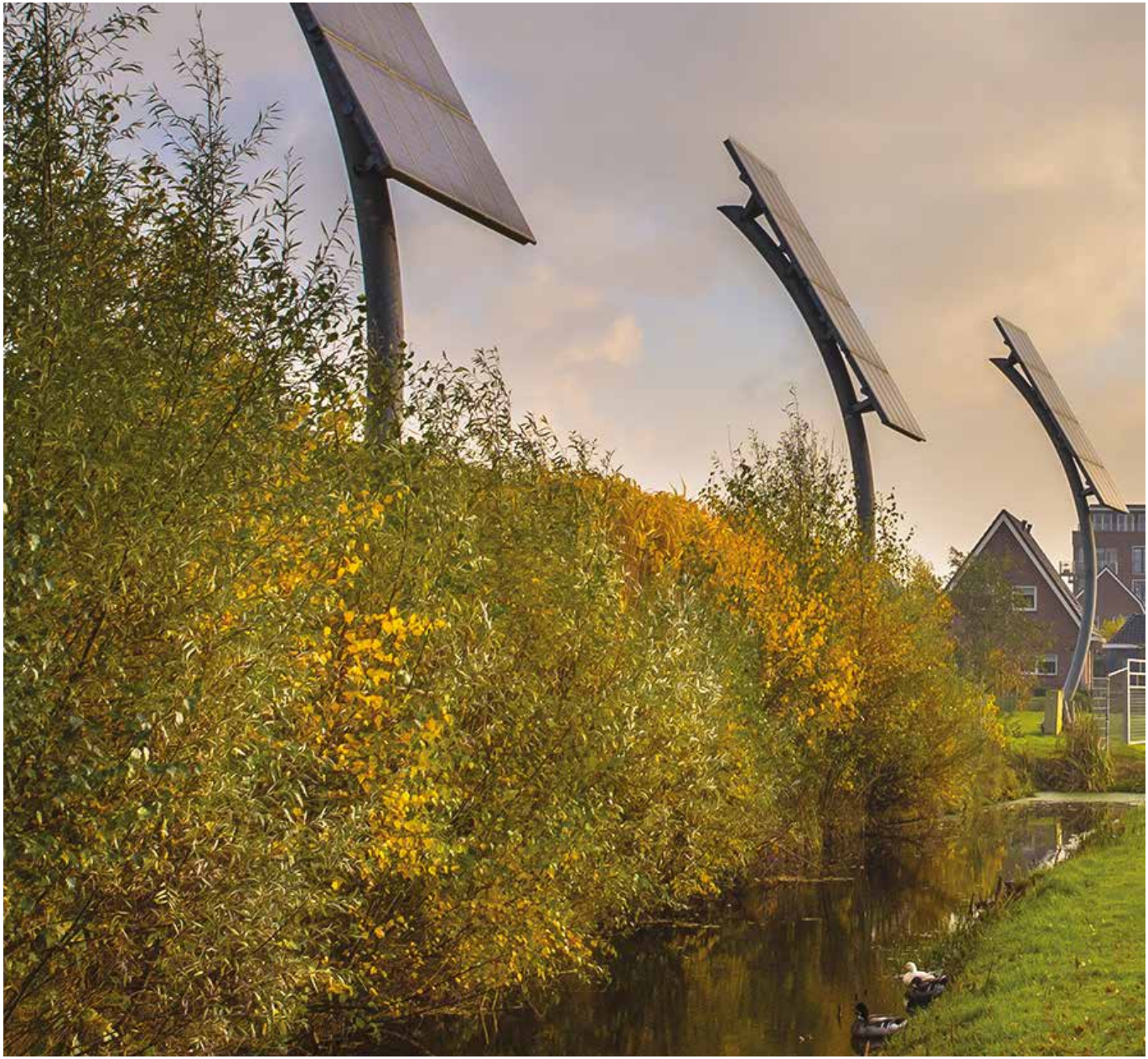

Shutterstock/Rudmer Zwerver

أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ

الصورة الشاملة

٨٤. يحدّد التقييم الإقليميّ المعنيّ بأمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ التغيرات البيئيّة الأساسيّة التي لوحظت في المنطقة منذ تقرير توقّعات البيئة العالميّة الخامس (٢٠١٢) وتقرير توقّعات البيئة العالميّة الثالث الخاص بأمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ (٢٠١٠)، وينظر في أولويّات العمل ضمن الإطار الشامل لخطة الاستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠. عند بداية عملية GEO ٦، حدّدت حكومات أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ ومجموعات أساسية أخرى من أصحاب المصلحة (في مؤتمر توقّعات البيئة العالميّة وشبكة المعلومات الإقليمية البيئيّة الذي عُقد في مدينة باناما في مايو/أيار ٢٠١٥) عدداً من الأولويات الإقليمية التي ساهمت في تحديد شكل التركيز لتقييم خيارات الاستجابة الملائمة للمنطقة. وقد شملت هذه الأولويّات: آثار التغيّر المناخيّ والمخاطر الطبيعيّة، التنوّع البيولوجيّ وخدمات النظام البيئيّ، الموارد الطبيعيّة والسياحة، التنمية الاقتصادية والاستهلاك والإنتاج المستدامين، الصحة والبيئة، استخدام الأراضي، تدهور وتخطيط الأراضي، الإدارة البيئيّة، المعلومات البيئيّة، الاتصال والتوعية العامة.

٨٥. ينقسم تقرير توقّعات البيئة العالميّة السادس المعنيّ بأمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ إلى أربعة فصول. يشمل الفصلان الأولان نتائج التقييم التي تعقب إطار عمل الدافع-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة وتركّز على ٥ مواضيع بيئية كبرى (الهواء، المياه العذبة، المحيطات، الأرض، التنوّع البيولوجيّ). ويقيّم الفصل الثالث تقدّم السياسة المحرز في مجالات ذات أولوية إقليمية أساسية، ويراجع قصص نجاح محدّدة سجّلتها السياسة. كما يقيّم الظروف الآيلة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشمل البيئة الطبيعية كعنصر/اعتبار مهمّ. أما الفصل الرابع فيشمل مجموعة سيناريوهات إقليميّة ويوفّر بالتالي لمحة عن بعض الخيارات المتاحة أمام صنّاع القرار حين ينظرون في كيفيّة نقل بلدان المنطقة إلى مسارات إنمائيّة أكثر استدامة. فيما يلي النتائج والرسائل الأساسية المستقاة من التقرير:

النتائج الرئيسية

٨٦. أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ منطقة غنية بيولوجياً وتتضمّن تفاوتات سياسية واجتماعية وطبيعية معقّدة. تتّضح هذه التفاوتات في اختلاف أحجام البلدان والاقتصادات، وفي تنوّع الخصائص الجغرافية والبيئية، وفي الطرق التي تستمرّ الثقافات من خلالها في التفاعل مع البيئة الطبيعية. لكن بالرغم من وجود تنوّع وتفاوتات، تستمرّ اقتصادات أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ في تشارك الاعتماد المتواصل والكبير على المنتجات الأولية والموارد الطبيعية التي تشكّل ما يقارب ٥٠٪ من صادرات البضائع كافة. وقد برزت زيادة في الاعتماد على الصادرات وهي تعزى إلى حد كبير إلى الطلب خارج المنطقة على سلع مثل المنتجات الزراعية (بما فيها فول الصويا، والقهوة واللحم) والموارد المعدنية (الخامات والمعادن). تظهر هذه التحوّلات بوضوح في أمريكا الجنوبية التي شهدت ارتفاعاً في الصادرات من ٢٤ إلى ٤٠٪ بين العامين ١٩٩٠ و٢٠١٥. كذلك، شكّلت إيرادات السياحة الدولية عام ٢٠١٣ ٤٥٪ من مجموع الصادرات من منطقة الكاريبيّ، أي أكثر من ضعفي المبلغ الذي حصّلته أمريكا الوسطى، وأكثر من ذاك الذي جنته أمريكا الجنوبية بتسعة أضعاف.

٨٧. تستمرّ المناطق الحضريّة في النموّ في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ. فقد زاد عدد سكان المناطق الحضريّة أكثر من ٣٥ مليون نسمة بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٥، ويُتوقّع أن يرتفع أكثر ليبلغ ٥٦٧ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٥. يبلغ التحضّر مستواه الأعلى في أمريكا الجنوبيّة، حيث قدّر عدد السكّان الذين يعيشون في المناطق الحضريّة عام ٢٠١٥ بـ٣٤٦ مليون نسمة (٨٣٪ من السكان). لكنّ معدّل التحضّر في الكاريبيّ هو الأسرع إذ كانت نسبة ٦٢٪ من السكان تقيم في المناطق الحضريّة عند بدء الألفيّة، وزادت حتى بلغت نسبة ٧٠٪ عام ٢٠١٥، علماً أنه يُتوقّع أن تبلغ ٧٥٪ بحلول العام ٢٠٢٥. في معظم الحالات، يتفاقم التدهور البيئيّ بفعل التركّزات السكانية وأنماط الإنتاج المرافقة للتحضّر.

٨٨. تراجعت نوعيّة الهواء في المدن، وتتخطّى تركّزات المواد الجسيميّة والأوزون في معظم المدن التي تتوافر فيها بيانات، المبادئ التوجيهيّة لمنظّمة الصحة العالمية. بالتالي، يزيد تعرّض سكان المناطق الحضريّة لأمراض الجهاز التنفسيّ، ويعيش أكثر من ١٠٠ مليون شخص في المنطقة في مناطق معرّضة لتلوّث الهواء. كما أنّ تأثيرات المدن لا تقتصر على المنطقة الحضريّة. فبحسب التقييم العالميّ لنوعيّة المياه (٢٠١٦)، يُقدّر عدد سكان الأرياف الذين يحتكّون بالمياه السطحيّة الملوّثة الناشئة في المناطق الحضريّة بـ٢٥ مليوناً، ما يزيد المخاطر الصحيّة ومعدلات الوفيّات في المناطق الريفيّة.

٨٩. لا تشكّل أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ حالياً سوى ٥٪ من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة. لكنّ مساهمة المنطقة في المجموع العالميّ تزداد، بسبب الطلب من قبل قطاعي النقل والصناعة بالأخصّ. بحسب البنك الدوليّ (٢٠١٥)، فقد ازدادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الوقود الأحفوريّ المحترق وتصنيع الإسمنت في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ بنسبة (+14.18 في المئة) بالقيمة المطلقة خلال الفترة الممتدّة بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١١، رغم أنّ مستوياتها كنسبة من الناتج المحلي الإجماليّ قد تراجعت. يُعتبر الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة التي تبقى مدة طويلة في الغلاف الجويّ تحدياً مهماً في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ، وتشكّل الملوّثات مثل الكربون الأسود أولويّة حالياً بسبب تأثيرها الإشعاعيّ على النظام المناخيّ.

٩٠. وفيما يتوجّب أن يكون التخفيف من تغيّر المناخ عنصراً أساسياً في الاستراتيجيّات الآيلة إلى مكافحة التغيّر المناخيّ في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ، لا يمكن تجاهل الضرورة الملحّة لتعزيز تدابير التأقلم بهدف زيادة المرونة والحدّ من تأثّر المنطقة. يشير تحليل السيناريوهات إلى أنه يحتمل أن تبقى أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ أدنى منطقة من حيث المحتوى الكربونيّ من بين مجموعات مصادر الطاقة الإقليمية حتى العام ٢٠٥٠. لكنّ البيانات الحالية تظهر أنّ أنظمة المنطقة ترزح منذ الآن تحت الضغط الناتج عن التغيّرات في المناخ العالميّ، ويُتوقّع أن تزيد هذه التوجّهات سوءاً. فالأنهار الجليديّة في دول الأنديز التي توفّر موارد مائية حيويّة لملايين الأشخاص تتقلّص، ويؤثّر تدفّق المجاري المائية على المجتمعات، كما أنّ الاقتصادات تتأثّر بحدة الظواهر الجوية البالغة الشدّة وارتفاع وتيرتها. يساهم التغيّر المناخيّ في حوض البحر الكاريبيّ بـ١٫٤ مليارات دولار أمريكيّ إضافيّ من متوسّط الخسارة السنويّة بالارتكاز على الضرر الناتج عن الرياح وحدها. كذلك، يفاقم التغيّر المناخيّ الكثير من القوى الدافعة الأخرى ويزيد بالتالي التأثيرات البيئيّة والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به.

٩١. نتيجةً لمدى كثير من القوى الدافعة وحدّتها المتنامية، لا تزال أنظمة بيئية وعمليات بيئية مهمة في المنطقة تتأثّر. وتشير البيانات إلى أنه رغم بدء معدّل تحوّل الأنظمة الطبيعية بالتباطؤ، يبقى المعدّل العام لفقدان الأنظمة البيئيّة عالياً. فقد بلغت النسبة العامة لتناقص الغابات في المنطقة منذ العام ١٩٩٠، ٩٫٤ في المئة. لكنّ هذا المجموع الإقليميّ يطغى على مجال سُجّل فيه نجاح جدير بالذكر - لقد ازداد في الكاريبيّ نطاق المناطق المزروعة بالغابات بنسبة ٤٣٪ منذ العام ١٩٩٠. ويُعتقد أنّ الغطاء المرجانيّ انحسر في الكاريبيّ من ٣٤٫٨٪ إلى ١٦٫٠٣٪ بين العامين ١٩٧٠ و٢٠١١. ويستمرّ فقدان الأنواع في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ، والمقلق أكثر هو المكان الذي يحدث فيه هذا الفقدان. كما أنّ معدّله غالباً ما يكون متزايداً. كذلك، أشير إلى أنّ الحتّ بفعل المياه الناتج عن النشاط البشريّ يطال ٢٫٢٣ مليون كيلومتر مربّع من الأراضي في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ، وشبكات الأنهار تنقل هذه الترسّبات ومصادر التلوّث البرية الأخرى إلى المحيطات، فتتأثر الأنظمة البيئية الساحليّة بها. فبحسب التقييم العالميّ لنوعيّة المياه (٢٠١٦)، صُنّف ربع الأنهار في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ ضمن فئة الأنهار الملوّثة تلوّثاً حاداً، وقُدّر عدد الريفيّين الذين يحتكّون بمياه سطحيّة ملوّثة بـ٢٥ مليوناً، وهو رقم مرتفع.

٩٢. يعتمد مستقبل اقتصادات المنطقة وقدرة بلدان أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ على مكافحة الفقر وعدم المساواة بشدة على الرأسمال الطبيعي للمنطقة وقدرة الحكومات على إدارته بفعالية. ورغم أنّ نجاحات جديرة بالذكر قد سُجّلت ضمن جهود المنطقة الآيلة إلى إدارة قاعدة ثرواتها الطبيعية (فقد ارتفعت نسبة الأراضي المحميّة في المنطقة على سبيل المثال بين العامين ١٩٩٠ و٢٠١٤ من ٨٫٨٪ إلى ٤٫٢٣٪). كما أحرزت أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ تقدّماً مهماً في معالجة عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية العليا (فقد تراجعت مثلاً نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر من ٣١٪ عام ٢٠١٠ إلى ٢٦٪ عام ٢٠١٤. وتراجعت خلال السنوات الـ١٥ الأخيرة نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ٢٩ إلى ٢٠٪، فضلاً عن ارتفاع عدد الأشخاص الذين باتوا يتمتّعون بإمكانية وصول أفضل إلى المياه والصرف الصحيّ). تشير البيانات في هذا التقرير إلى أنّ التقدّم جارٍ في حالات عدة على حساب البيئة الطبيعية. فمن المقبول بشكل عام أن تكون أنماط الإنتاج والاستهلاك في المنطقة غير مستدامة حالياً، سواء أكان يحفّزها الطلب من أعداد السكان المتنامية، أو تشجّعها عوامل اقتصادية من داخل أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ أو خارجهما، أو يسهّلها غياب هياكل الإدارة الفعالة. من الضروريّ معالجة هذه التوجّهات بشكل ملحّ إن أرادت أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ ضمان رفاهيّة سكانهما الذين تتزايد أعدادهم.

٩٣. ضمن سياق التحديات المستمرّة التي يطرحها ترابط البيئة والتنمية، تُعتبر أهداف التنمية المستدامة التي تمت المصادقة عليها في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ فرصة مهمة بالنسبة إلى حكومات أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ فيما تمضي في مسيرتها قدماً. تتمتّع أهداف التنمية المستدامة والخطة ٢٠٣٠ المرفقة بها بطبيعة فريدة ومترابطة توفّر إطار عمل أكثر متانة يمكّن حكومات المنطقة من تحديد مدخلات واستجابات سياسيّة أساسية تتيح بدورها القيام بأعمال تآزريّة محددة جداً، وتعود بالتالي بفوائد متعددة على البيئة والمجتمع. في هذا الإطار، تبرز بعض المسائل المهمة التي قد ترغب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ في النظر فيها.

٩٤. أولاً، يحتمل أن يتعيّن على الحكومات إيجاد حلول مبتكرة تتيح الفصل بين النموّ الاقتصاديّ واستهلاك الموارد. وسيكون الأمر ضرورياً لمعالجة الكثير من الأنشطة المستمرة البشرية المنشأ والتي تسبّب التغيّر البيئيّ. وتعتبر أنماط التنمية الحالية بما فيها الإنتاج والاستهلاك في حالات عدة غير مستدامة، ونظراً إلى الارتفاع المتوقّع في المستقبل في حجم السكان، سيكون من الضروريّ الحرص على إمكانيّة تلبية الحاجات بأقلّ ضرر ممكن يلحق بالبيئة الطبيعية. كذلك، سيكون مهماً بالنسبة إلى بلدان المنطقة الحدّ من الاعتماد على الوقود الأحفوريّ وتنويع مصادر الطاقة. ويمكن أن تكون طريقة التفكير هذه حاسمة إن اعتمدت في سياق التحضّر. توفّر المدن فرصة تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليميّة، والمرافق الثقافية، والنقل. ويمكن للتخطيط الحضريّ، من خلال الاستخدام الأفضل للبنية التحتية السليمة بيئياً والنقل النظيف مثلاً، أن يحوّل التحدّي الحضريّ إلى فرص لتحقيق التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينيّة والكاريبيّ.

٩٥. تشير السيناريوهات إلى أنّ التركيز على التدابير التي تضمن حماية أكبر للبيئة الطبيعية لن تؤثّر سلباً على الاقتصادات أو رفاهيّة الإنسان. ورغم أنّ بعض عمليّات التبادل قد تكون ضروريّة، قد تكون إدارة المشاكل مثل الفقر والصحة أفضل عند التركيز على إدارة الثروة البيئية بصورة فعّالة. فقد انخرطت حكومات عدة في المنطقة في أحد جوانب «الاقتصادات الخضراء» أو «النموّ الأخضر». كما تبرز استراتيجيّات في البلدان تحرص على اعتماد نهج منسّق. في هذا الإطار، يجب الترويج للجهود المماثلة ودعمها.

٩٦. كذلك، يُحتمل أن يتعيّن على حكومات المنطقة الاستثمار في المرونة المرتكزة على النظام البيئيّ للحدّ من التأثّر وزيادة التأقلم. في هذا الإطار، ستساهم الاستثمارات الأفضل في البنية التحتية البيئيّة وتطبيق تدابير الحدّ من التلوّث والضغوطات البيئية الأخرى في الحفاظ على بعض من أثمن النظم البيئيّة في المنطقة وخدماتها. يُعتبر هذا الأمر مهماً في سياق التأقلم مع المناخ المتغيّر بشكل خاص، والذي يُتوقّع أن يخلّف آثاراً ضارة وواسعة النطاق في المنطقة.

٩٧. يجدر باستخدام مجموعة من أدوات وآليات ونهج دعم السياسة أن يساهم في تعزيز النجاح الإقليميّ في مواجهة التغيّرات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل بعضها التعليم والاتصال، وتطوير شراكات استراتيجيّة لا سيما في المنطقة وخارجها، والابتكار، والرصد والتقييم الملائمين، والتطبيق الفعّال للسياسات وإنفاذ القوانين، والتمويل الملائم. وتقيداً منها بخطة الاستدامة، اعترفت حكومات المنطقة أيضاً بأهمية تحسين قاعدة المعلومات التي تُتخذ على أساسها القرارات البيئية. ويتعيّن بالتالي على الاستثمارات الأكبر حجماً في الأبحاث، وبناء القدرات اللازمة لجمع البيانات وتطبيقها بهدف تعزيز هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، أن تشكّل أولويّة بالنسبة إلى المنطقة.

٩٨. تتوافر فرصة أيضاً أمام الحكومات للاستفادة من التقدّم المحرز بالاشتراك مع قطاعات مختلفة من المجتمع، بدءاً من قطاع الأعمال وصولاً إلى المجموعات المحلية ومجموعات الشعوب الأصلية. فقد اضطلع المجتمع المدنيّ بدور أساسيّ في العقود المنصرمة من خلال وضع المشاكل البيئية ضمن أولويات الأجندة السياسية. ويتمثّل التحدّي الذي تواجهه الحكومات بدمج وجهات النظر هذه بصورة فعّالة، والانتقال من المشاركة الإرشادية إلى حوار أكثر إنتاجيّة ينتج عنه تخطيط متكامل وإدارة مرتكزة على النتائج.

٩٩. يحسّن التنسيق الحكوميّ الدوليّ الأمتن والأكثر تركيزاً على المستوى الإقليميّ ودون الإقليميّ مشاكل الإدارة التي تشكّل أولويّة إقليميّة. سيتمّ تعزيز الإدراك والعمل في مجالات محدّدة من خلال التنسيق الإقليميّ، ومنها إصدار المعلومات والبيانات، والتأقلم مع التغيّر المناخيّ، وإدارة المورد المائيّ، والبيئة والصحة، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، وإدارة التنوّع البيئيّ.

١٠٠. تعـي منطقـة أمريـكا اللاتينيّـة والكاريـبيّ المنفعـة الهائلـة الملازمـة للموضـوع الجوهـريّ للتقريـر السـادس لتوقّعـات البيئـة العالميّـة «كوكـب صحـيّ، أشـخاص أصحّـاء.» ففـي الاجتمـاع العشريـن لمنتـدى وزراء أمريـكا اللاتينيّـة والكاريـبيّ الـذي عُقـد في مـارس/آذار ٢٠١٦، أعـادت حكومـات المنطقـة التأكيـد عـلى «التزامهـا بالامتثـال للالـتزام المحـدّد في الخطـة ٢٠٣٠ لأجـل التنميـة المسـتدامة، بهـدف القضـاء عـلى الفقـر، وحمايـة البيئـة، وتعزيـز التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة الشـاملة بالتناغـم مـع الطبيعـة.» وانطلاقـاً ممـا ذُكـر، أطلقـت دعـوة « للقيـام بأعمـال منسّـقة وسريعـة عـلى المسـتويات كلهـا لتطبيـق البعـد البيـئيّ للخطـة ٢٠٣٠ بطريقـة شـاملة ومتوازنـة، إدراكاً لصلاتـه العميقـة وعلاقتـه الوثيقـة بالبعديـن الاقتصـادي والاجتماعـي للتنميـة المسـتدامة، وفقـاً لسياسـات بلداننـا وظروفهـا.» في هـذا السـياق، يمكـن للمنطقـة أن تتوقّـع رؤيـة تبـدّل في المسـارات الإنمائيـة خـلال السـنين المقبلـة يدفـع ببلـدان أمريـكا اللاتينيّـة والكاريـبيّ أكـثر نحـو تحقيـق اسـتدامة أكـبر وبالتـالي حمايـة الـثروة الطبيعيّـة في المنطقـة.

Shutterstock/Videowokart

أمريكا الشمالية:

١٠١. جرى التقييم الإقليميّ الخاص بأمريكا الشمالية لتحديد المشاكل البيئية ذات الأولويّة، والحالات والتوجّهات في المنطقة بصورة منتظمة ومرتكزة على الأدلة، كما ورد في التقرير السادس لعملية توقّعات البيئة العالميّة الرئيسية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٢. حدّد الخبراء وممثّلو الحكومة الأولويّات الإقليمية لأمريكا الشمالية في مؤتمر شبكة المعلومات الإقليمية البيئيّة الذي عُقد في أوتاوا- غاتينو بين ٢٧ و٢٩ مايو/أيار ٢٠١٥. استُخدمت هذه الأولويات الإقليمية جزئياً لتزويد هذا التقييم الإقليميّ بمعلومات وتوجيهه. وتوفّر هذه الوثيقة ملخصاً عن النتائج الرئيسية والرسائل المتعلّقة بالسياسات والناتجة عن التقييم.

١٠٣. تحسّنت الظروف البيئية في أمريكا الشمالية إلى حدّ كبير مع مرور الوقت بسبب الاستثمارات في السياسات، والمؤسّسات، وجمع المعلومات وتقييمها، وأطر العمل التنظيميّة. لكنّ تحديات بيئية برزت في السنوات الأخيرة وظهرت صعوبة إدارتها أكثر من خلال أطر عمل السياسات الحالية. تنتج هذه التحديات عن تفاعلات بين أنظمة معقّدة تشمل ضغوطات متعددة. فهي تشكّل خطراً على رفاهيّة البشر والأنظمة البيئية الحديثة الشكل والحجم. وقد ظهرت نُهج لإدارة هذه المشاكل تحدّ من الخطر النظاميّ وتوجّه التحوّلات المستدامة، وتنتج أدلّة تثبت قدرتها على الاستجابة لهذه التحديات الجديدة.

تحسّنت الظروف بسبب السياسات الفعّالة

١٠٤. تستمرّ نوعيّة الهواء في التحسّن في المنطقة نتيجة تنسيق العمل المعنيّ بالسياسات في البلدين والتوجّهات المؤاتية في أسواق التكنولوجيا والطاقة. وتتمتع الجهود الإقليمية والوطنية والمحلية الآيلة إلى تحسين نوعيّة الهواء بمزايا صحّية عامة مهمة واسعة النطاق وقابلة للقياس، تقدّر قيمتها بتريليوني دولار أمريكيّ. لكنّ التحسينات التي تطرأ على نوعيّة الهواء لا توزّع بالتساوي، إذ يتعرّض ١٤٠ مليون شخص تقريباً للتلوّث فوق العتبات التنظيمية.

١٠٥. أدّت التشريعات التي صدرت في بداية سبعينيّات القرن الماضي في أمريكا الشمالية إلى التحكّم الفعّال بتلوّث المياه السطحية من المصادر الثابتة وتوفير مياه صالحة للشرب لمعظم المجتمعات في المنطقة. لكن تستمرّ التقاليد الموروثة والتلوّث المتواصل والناشئ، في الضغط على نوعية المياه في بعض المناطق. وتستمرّ الملوّثات الكثيرة لمصادر المياه، كالمواد الغذائية، في تشكيل تحدٍ.

١٠٦. تعتبر نوعيّة المياه الصالحة للشرب ممتازة بشكل عام لكنها تُظهر إشارات تراجع في بعض المناطق. تنتج التوجّهات السلبية بشكل أساسيّ عن البنية التحتية المتدهورة والإدارة الضعيفة. وتهدّد الحوادث المنعزلة المتعلّقة بنوعية المياه صحة الإنسان، ويتّسم هذا التهديد في بعض الحالات بحدّته.

١٠٧. تعتبر الموارد الأرضية في أمريكا الشمالية بحال جيدة بشكل عام. تتوافر شبكة غنية من المناطق المحمية والحسنة الإدارة والتي تحافظ على التنوّع البيولوجيّ. كما تستمرّ السياسات والتنظيمات الإدارية الفعالة في مراقبة استخدام الأراضي المخلّ الواسع النطاق والتغيّرات في الغطاء الأرضيّ. لكنّ المناظر الطبيعيّة تصبح أكثر تباعداً في بعض المناطق نتيجة لأسباب طبيعية مثل حرائق الغابات وتفشّي الآفات، والقرارات المتعلّقة بأنشطة إدارة الأراضي، وانتقال الملكية إلى الورثة، والتطوير، لا سيّما عند تقاطع مجال الغابات والزراعة والطاقة.

١٠٨. رغم أنّ تقدماً أحرز فيما يتعلّق بالكثير من الأنواع الفردية، يبقى جزء كبير من التنوّع البيولوجيّ معرّضاً للخطر في أمريكا الشماليّة، مع ازدياد الضغط الناتج عن التغيّر في استخدام الأراضي، والأنواع المغيرة، والتغيّر المناخيّ، والتلوّث الذي يؤثّر على الأنواع على اليابسة وفي البيئة البحرية الساحلية. لكن تعتبر النهج التنظيميّة الهادفة إلى حماية الموائل واعدة، كما أنّ علم التنوّع البيولوجيّ متقدّم جداً في المنطقة. كذلك، سيكون للجهود المتواصلة لدمج المعرفة البيئية التقليديّة مزيداً من الفائدة لجهود الحفظ.

١٠٩. تظهر المواد الكيميائية والنفايات توجّهات متفاوتة. فالمشاكل الناشئة عن تلك التي خضعت لتركيز السياسة خلال العقود الماضية تتراجع إلى حد كبير. لكنّ مصادر أخرى مثل مخلّفات الرماد الناتجة عن أجهزة تنقية الفحم، والمناجم المهجورة، والمستحضرات الصيدلانيّة، والجزيئيات البلاستيكيّة تزداد وتشكّل خطراً على صحة الإنسان والأنظمة البيئية.

ظهرت في السنوات الأخيرة تحديات بيئيّة تبرز صعوبة إدارتها أكثر من السابق من خلال أطر عمل السياسات الحالية

١١٠. يخلّف التغيّر المناخيّ آثاراً في المنطقة تطال مختلف جوانب البيئة وصحة الإنسان ورفاهيّته. كما تطال في بعض الأحيان الأمن البشريّ. ويشكّل احتمال تفاقم هذه الآثار على المدى القصير والبعيد مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى المنطقة. لكنّ إداريّ البلدين تتخذان تدابير للتخفيف من الآثار والتأقلم مع تلك التي لا يمكن تفاديها. فقد التزمت الولايات المتحدة وكندا بالعمل معاً لتطبيق اتفاق باريس التاريخيّ بشأن المناخ. وفي هذا الإطار، وافق الرئيس ورئيس الوزراء على اضطلاع البلدين بدور ريادي على الصعيد العالميّ في الاقتصاد العالميّ ذي الكربون المنخفض خلال العقود القادمة، من خلال خطوات مرتكزة على العلم تهدف إلى حماية المنطقة القطبيّة الشماليّة وسكّانها، فضلاً عن العمل معاً لتطبيق اتفاق باريس التاريخيّ.

١١١. تشكّل المنطقة القطبيّة الشماليّة مسألة مقلقة جداً لأنّ آثار التغيّر المناخيّ تظهر بوضوح أكبر على خطوط العرض القطبيّة، كما أنّ خطر حدوث مزيد من التغيّر الملحوظ في المدى القريب يزداد. وتجعل الأنماط الاجتماعية والمؤسساتية والبيئية المنطقة القطبيّة الشماليّة شديدة التأثّر بالتغير المناخيّ المستمرّ، لا سيما بالنظر إلى المصاعب التي تواجهها من حيث التأقلم، والتي ستؤدّي إلى أخطار متتابعة.

١١٢. يشهد نظام الطاقة تغيّرات سريعة تطرح تحديات وتوجد فرصاً. تنشأ التحديات من العوامل الدخيلة المترافقة مع الطرق العنيفة في استخراج الهيدروكربون. تشمل هذه العوامل الدخيلة احتمال زيادة الانبعاثات الهوائية، وزيادة استخدام المياه وحصول الزلازل المستحثّة. لكنّ التوجّهات المستمرّة في الطاقة المتجددة، والفعاليات المتزايدة، وتكنولوجيات تخزين الطاقة تعزّز الفرص وتثبت القدرة على تحقيق نظام طاقة مستدام.

١١٣. تبرز الملوّثات الكيميائية الجديدة والمصادر الجديدة للملوّثات التقليديّة كمشاكل ناشئة تؤثّر على نوعيّة الهواء والمياه وتثير القلق بشأن الصحة العامة والبيئة.

١١٤. يعتبر شحّ المياه مسألة تثير القلق المتزايد. فالطلب على المياه يفوق الإمداد المستدام في المناطق الغربية القاحلة في أمريكا الشماليّة، ما يؤدّي إلى استخراج المياه الجوفية، وتجزئة معظم الأنهار الغربية وتنظيمها من خلال إقامة السدود، وتعريض المجتمعات الحضريّة والريفيّة للقحط. ويفاقم استنزاف المياه الجوفيّة نقص آليات إدارة المياه الجوفيّة. ففترات الجفاف الطويلة الأمد سرّعت مشاكل ندرة المياه في بعض أقسام المنطقة، وساهم التغيّر المناخيّ على الأرجح في حدّة الجفاف ودرجته ومدته.

١١٥. تتعرّض البيئة الساحلية والبحريّة في المنطقة لخطر متزايد ناتج عن التوجّهات الضارة المتعلّقة ببعض الضغوطات البيئية التقليديّة كحمل المغذّيات، والضغوطات الجديدة مثل تحمّض المحيطات واحترارها، وارتفاع مستوى البحار، والأشكال الجديدة من الحطام البحري.

١١٦. تُعتبر مصائد الأسماك في المياه العذبة حسنة التنظيم في منطقة البحيرات الكبرى وهي مراقبة بشكل عام في أمريكا الشمالية لكنها تواجه تحدّيات بفعل عوامل عدة منها التغيّر المناخيّ، وضغط السكان، والتلوّث.

بروز حلول للتحديات البيئية في المنطقة

١١٧. بدأت الجهود الآيلة إلى التخفيف من التغيّر المناخيّ بالحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز احتجاز الكربون تأتي بنتائج ملموسة، وتؤسّس لتقدّم يحتمل أن يكون كبيراً. يُستمدّ نجاح التخفيف من مجموعة واسعة من التدابير المتخذة على مستوى الحكومة الفدرالية والإقليمية والمحليّة وفي القطاعين العام والخاص، بما فيها معايير المنتج المتعلّقة بكفاءة الطاقة، وتوليد الكهرباء الخفيض الكربون، وخطط النقل، ومعايير البناء ومدوّناته، إضافة إلى الجهود الأخرى. لقد أوجد اتفاق باريس بشأن المناخ الذي عُقد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ آليّة للبلدان كلها لتنسّق جهودها الوطنية وتضع أهدافاً أكثر طموحاً فيما تمضي بمسيرتها قدماً.

١١٨. تتّخذ الحكومات والمؤسّسات والمجتمعات في الوقت ذاته إجراءات للتأقلم مع التغيّر المناخيّ. فقد دعا العمدة مايكل بلومبرغ مثلاً إلى اجتماع لجنة مدينة نيويورك المعنيّة بتغيّر المناخ عام ٢٠٠٨ كجزء من خطة الاستدامة الطويلة الأمد التي تنتهجها المدينة. تتوجّه لجنة مدينة نيويورك المعنيّة بتغيّر المناخ إلى العلماء الذين يدرسون التغيّر المناخيّ وأثره، إضافة إلى خبراء في القانون والتأمين وإدارة المخاطر. وتوفّر نتائج عمل اللجنة أمثلة تشجّع المجتمعات الأخرى على النظر في نقاط ضعفها الخاصة والفرص التي تحظى بها لتعزيز قدراتها ومرونتها. كذلك، يولي اهتمام أكبر لتعزيز البنية التحتية الخضراء وحمايتها.

١١٩. توفّر محاسبة رأس المال الطبيعيّ أدوات مهمة لدمج المورد الطبيعي، والمعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بهدف مواجهة التحديات المنهجيّة التي تعترض الحكومات ومدراء أقسام (الأراضي والموارد) والمؤسّسات والجمهور. تدرج محاسبة رأس المال الطبيعيّ هذه المعلومات في إطار حسابات يتمّ تحديثها دورياً بهدف مراقبة العمليات وتحديد التنازلات والكشف عن الخيارات. كما تساعد على رصد تطبيق (البرنامج والسياسة) وتقييمهما، وتكشف الكثير من العواقب غير المتعمّدة لمواجهة التحديات المنهجيّة المعقّدة. تُطبّق محاسبة رأس المال الطبيعيّ على ثلاثة مستويات تشمل المستوى الوطنيّ والنظام البيئيّ والمؤسسات. على المستوى الوطنيّ، يمكن أن تستخدم حسابات المياه والطاقة والتلوّث لفهم وتحسين فعالية استخدام الموارد، وتخصيص الموارد النادرة (المياه مثلاً) بصورة مدروسة، والحدّ من التلوّث. توفّر حسابات النظام البيئي التابع لمحاسبة رأس المال الطبيعيّ إطار عمل يمكن أن يستخدمه المدراء لتحديد ورصد كافة أنواع خدمات النظام البيئيّ بما فيها التنظيم والدعم والخدمات الثقافية التي يشكّل فيها التقييم تحدياً. توفّر محاسبة رأس المال الطبيعيّ أيضاً إطار عمل لتحديد المستفيدين. ويستخدم المتبنّون الأوائل في القطاع الخاص نهج محاسبة رأس المال الطبيعيّ لتحسين فعالية استخدام الموارد، وإدارة الأخطار والحدّ من التلوّث.

١٢٠. يتيح الاستهلاك والإنتاج المستدامان خيارات متعدّدة للحدّ من الضغوطات البيئية من خلال التطرّق إلى الدوافع المترافقة وعمليّات التصنيع وطلب المستهلكين. تستطيع هذه الخيارات أن تخفّف من الضغط المنهجيّ الشامل على البيئة، كما أظهرت الابتكارات الناجحة في مجالات عدة، مثل الحفاظ على المياه، والبناء المراعي للبيئة، والحدّ من نفايات التغليف، وعمليات الشراء المراعية للبيئة.

١٢١. نجد في المنطقة أدلّة عن اهتمام بالغ بنهج الإدارة التكيّفيّة التي تمزج رؤى من مجالات ابتكار متفاوتة بهدف التوصّل إلى مخزون أعمال يتيح النجاح في أصعب جوانب تحدّي الاستدامة. يجمع هذا المخزون بين عناصر وردت على جدول أعمال السياسة منذ فترة، مثل عمليات سياسة أصحاب المصلحة المتعدّدين، وأفكار جديدة مستقاة من المرونة، والإدارة الشاملة، وابتكار النظام. ويسبق التقدّم المحرز في عدد من المسائل على المستوى دون الوطنيّ والمستوى العابر للحدود الوطنية التعاون الفدراليّ الثنائيّ.

١٢٢. تعتبر أمريكا الشماليّة محفّزاً حيوياً لثورة البيانات، إذ تتوافر أمثلة مثبتة كثيرة عن استخدام المعلومات والتحاليل البيئية لتحفيز التقدّم والابتكارات الواعدة الكثيرة في ظلّ التنمية الناشطة. تجمع هذه الابتكارات الالتزامات بعمليات مسح الموارد والإحصاءات المنتظمة التحديث والإنجازات في تكنولوجيا الاستشعار، وممارسات البيانات المفتوحة، وتعبئة جماعات بيانيّة متنوّعة، والفهم العلمي الاجتماعيّ لكيفيّة تحفيز المعلومات للاستجابات الفعّالة، والتحسينات الكميّة في نظم المعلومات الشبكيّة للمساهمة في مجموعة استجابات سريعة التوسّع للتحديات البيئية التي تواجهها المنطقة.

التوقّعات المتعلّقة بأمريكا الشمالية هي مزيج من الاحتمالات الناشئة والمشاكل

١٢٣. يوفّر التقدّم في العالم والتكنولوجيا والتحوّلات المنهجيّة أملاً بمستقبل أكثر استدامة.

١٢٤. يحرز التغيّر التكنولوجيّ المتعلّق بالبيانات والتحاليل تقدماً سريعاً بقدر المشاكل التي تعني المنطقة، إن لم يكن يتجاوزها سرعة، ويترافق معه وعد بتعزيز قوة ثورة البيانات لإدارة هذه المشاكل.

١٢٥. بدأت ابتكارات تقنية كثيرة وابتكارات مرتبطة بالسياسات بإعطاء ثمارها بعد أن استمرّت في التكوّن على مدى عقود، أو تقدّمت إلى حدّ أنّ اعتمادها بشكل كبير بات وشيكاً. توفّر هذه الابتكارات وعداً بتحوّل منهجيّ يمكن أن يساهم في إيقاف التوجّهات السلبية.

١٢٦. تشكّل بعض المدن الأمريكيّة الشمالية والمجتمعات الأصغر حجماً مختبرات حيّة تثبت أنّ الانتباه المركّز على التحسينات العمليّة والمنسّقة في النظم التي تشمل استخدام الأراضي، والنقل، والصحة العامة، والطاقة والمياه النظيفة، وإعادة التدوير المعزّزة وإدارة النفايات يمكن أن يؤدّي إلى مرونة واستدامة معزّزتين تحسّنان نوعيّة الحياة وتخفّضان التكاليف الاجتماعية. ويشكّل نقل هذه الدروس التي تمّ استخلاصها إلى مجتمعات أخرى في أمريكا الشمالية أملاً بالتوصّل إلى مسارات إنمائيّة أكثر مرونة واستدامة في المستقبل. لكنّ التحديات البيئية المستمرّة ما زالت باقية.

١٢٧. تزداد ضغوطات كثيرة سوءاً وتؤدّي إلى عدم يقين وتعقيدات أعمق لا يمكن للتدابير السياسيّة أن تجاريها.

١٢٨. حتى بالنسبة إلى الضغوطات التي تسير بالاتجاه الصحيح، مثل كثافة انبعاثات الكربون، لا يعتبر حجم التحسّن ملائماً لمواجهة التحدّيات المتزايدة.

١٢٩. تُعتبر مجموعة واسعة من التأثيرات المحتملة الكارثيّة متلازمة مع المناخ في الأجل القريب والمتوسّط. بالتالي، يحتمل جداً أن تزداد تأثيرات التغيّر المناخيّ بصرف النظر عن مدى السرعة التي يمكن للمنطقة أن تحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وسرعة دعمها لتخفيض الانبعاثات العالمية. على هذا الأساس، سترتبط العواقب التي ستشهدها الحياة البشريّة والأرزاق بتدابير التأقلم مع التغيّر المناخيّ وزيادة المرونة. لكنّ هذه التدابير لا تكفي بعد لمجابهة الأخطار رغم أنّها تبدو واعدة. وقد فوجِئت المنطقة ببروز فشل كبير في مشاكل بيئية تقليدية كسلامة المياه الصالحة للشرب، مما يشير إلى أنّ النجاحات السابقة معرّضة للخطر.

Shutterstock/ giSpate

غرب آسيا:

١٣٠. يسترشد التقييم الإقليمي[١] لغرب آسيا في في التقرير السادس لتوقعات البيئة العالمية (GEO-٦)[٢] بسبع أولويات إقليمية: المياه، والأراضي، والموارد البحرية، والتنوع البيولوجي، والهواء، وتغير المناخ، وإدارة النفايات. وقد تم تحديد هذه الأولويات من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في مؤتمر شبكة المعلومات البيئية الإقليمية (REIN) الذي عقد في عمان، في الفترة ١٠-١٤ مايو/أيار ٢٠١٥. وعلاوة على الأولويات الإقليمية المحدّدة، هناك محوران يحكمان تقرير تقييم غرب آسيا، وهما السلام والأمن والبيئة، إلى جانب مجموعة الأغذية والمياه والطاقة. وتعرض هذه الوثيقة ملخصاً للنتائج الرئيسية والرسائل المتعلقة بالسياسات.

١٣١. حالة البيئة في غرب آسيا واتجاهاتها: طبقاً للاتجاهات التي أبرزتها الطبعات السابقة من سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية (GEO)، يُظهر التحليل الحالي للدوافع والضغوط والحالة والتأثير والاستجابة فيما يخص بيئة غرب آسيا، أن هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لتحديد التحدّيات المتعلقة بالبيئة ومعالجة المحورين. وتشمل التحديات البيئية الإقليمية المتعددة التي لا تزال مستمرة:

١٣٢. على الرغم من بعض الجهود المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والحلول التي لم تدم طويلاً لإدارة الطلب المتزايد على المياه، وتدهور نوعية المياه، بالإضافة إلى الاستغلال المفرط والمستمر لموارد المياه الجوفية؛

- لا تزال موارد المياه المشتركة مصدراً للقلق الإقليمي الرئيسي بسبب غياب التعاون الإقليمي؛
- تهدد أنماط الاستهلاك غير المستدامة المياه والطاقة والأمن الغذائي؛
- يمثل كل من فقدان التنوع البيولوجي والتصحّر وتدهور النظم الايكولوجية تحدّيات جارية؛
- لا يزال تلوّث الهواء يؤثّر بشكل كبير على صحة الإنسان والبيئة؛
- ما زال يتم التعامل مع إدارة النفايات من خلال المبادرات الفردية المخصّصة دون نظرة متكاملة لإدارة النفايات؛
- ما تزال كفاءة استخدام الطاقة ومجموعة مصادر الطاقة تحظى بالأولوية؛ و
- لا تزال البيئة عرضة للتهديد بسبب غياب السلام والأمن وتزايد مستويات الصراع، ومسبباً لتلك المشكلات ذاتها في آن واحد.

١٣٣. ويعرض تقرير التقييم سيناريو التوقعات المستشرَفة على مدى السنوات ٢٥ المقبلة، بعد ١٠ سنوات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تبنّي هذه الرؤية الإيجابية، يمكن تحقيق عدة نتائج بما في ذلك أشخاص أصحاء، ومياه نظيفة ونظافة شخصية جيدة، وطاقة خضراء، ونمط مسؤول من الاستهلاك والإنتاج، ومعالجة تأثيرات تغيّر المناخ، وحماية الحياة البحرية والحفاظ على موارد الأرض، وإقامة تعاون إقليمي بقصد ضمان السلام والعدالة والأمن للجميع.

١٣٤. وهناك حاجة لخيارات السياسات لتحقيق السيناريو المذكور أعلاه والمتعلق بالحكم الرشيد، والتعاون الإقليمي، وتوافر البيانات وتبادلها، وتنمية القدرات، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الشامل.

---

١ يرد التقييم الإقليمي لغرب آسيا في في الطبعة السادسة من توقعات البيئة العالمية (GEO-6) ضمن مجموعة مكونة من ستة تقييمات إقليمية أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي معاً تشكل الأساس الذي يستند إليه التقييم الشامل لتوقعات البيئة العالمية (GEO-6).

٢ في سياق هذه الوثيقة، يشير مصطلح «غرب آسيا» إلى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والمشرق واليمن.

١٣٥. الحكم الرشيد الذي يفترض آليات متعددة المستويات وتعدّدية في المجالات الرئيسية التي تشمل: التعاون عبر الحدود، وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، والتمويل التعاوني، وتبسيط تبادل البيانات واستخدامها، وكذلك الاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي للجهود المستقبلية أن تركز على التغلب على التفتت واعتماد نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة. كما أن المشاركة الكاملة لجميع البلدان في الاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف ستتطلب تنفيذ الالتزامات؛ وسد الثغرات في نطاق تغطية السياسات البيئية؛ ومزيد من التكامل المتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتقييم البيئي الاستراتيجي المقابل للأطر العالمية للتقييم البيئي المتكامل.

١٣٦. يتيح جمع البيانات ومعالجتها وتبادلها على الصعيدين الإقليمي والوطني، إقامة البنية التحتية اللازمة لقياس التقدّم المحرز. كما يخلّف البحث والتطوير، إلى جانب اتخاذ القرارات على أساس علمي، تأثيراً على السياسات المستنيرة. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة تتمثل في استراتيجيات ذات محور مركّز من أجل الانتقال الناجح. وتمثل إعادة تحديد مقاييس التقدم بحيث تعكس سلامة النظام البيئي، جزءاً مهماً من ذلك. كذلك ستقدم نظم المعلومات الوطنية مزيداً من الدعم للتقييم ووضع السياسات القائمة على الأدلة.

١٣٧. بناء المجتمعات القائمة على المعرفة على المستويات الوطنية والإقليمية التي تعزّز رأس المال الاجتماعي وقدرة الشباب على تطوير القدرات اللازمة وتوفير فرص عمل جديدة في سياق اقتصاد أخضر شامل. وتتيح فرص التنويع الاقتصادي في غرب آسيا، باستخدام الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومبادئ الاقتصاد الأخضر والدائري، مسارات مستدامة نحو التنمية البشرية المستدامة. وتتمثل بعض هذه الفرص في:

Shutterstock/ saisnaps

www.unep.org
United Nations Environment Programme
P.O. Box 30552
Nairobi, 00100, Kenya
Tel: (+254) 20 7621234
E-mail: publications@unep.org
Web: www.unep.org